محضر الجلسة رقم 558

التاريخ: الثلاثاء 24 جمادى الثانية 1428 (10 يوليو 2007)

الرئاسة: المستشار السيد علي سالم الشكاف الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وعشر دقائق، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: الأسئلة الشفوية.

****

المستشار السيد علي سالم الشكاف رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيدة والسيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، وإعطاء الكلمة للسيد الأمين لإطلاع على ماجد من مراسلات وإعلانات، أحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد، مباشرة بعد انتهاء جلسة الأسئلة، مع جلسة عمومية تخصص للدراسة والتصويت على:

– مشروع قانون تنظيمي رقم 49.06 يتمم بموجبه القانون تنظيمي رقم 29.93 المتعلق بالمجلس الدستوري؛

– مشروع قانون تنظيمي رقم 50.06 يقضي بتتميم القانون التنظيمي رقم 31.97 المتعلق بمجلس النواب؛

– مشروع قانون تنظيمي رقم 51.06 يقضي بتتميم القانون التنظيمي رقم 38.97 المتعلق بمجلس المستشارين؛

– مشروع قانون رقم 52.06 يغير ويتمم بموجبه القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية؛

– مشروع قانون رقم 54.06 المتعلق بإحداث التصريح الإجباري لبعض منتخبي المجالس المحلية والغرف المهنية وبعض فئات الموظفين أو الأعوان العموميين بممتلكاتهم؛

– إضافة إلى عشر اتفاقيات.

أعطي الآن الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من إعلانات ومراسلات، تفضل السيد الأمين.

السيد أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم،

شكرا السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بثلاثة قرارات للمجلس الدستوري، الأول يحمل رقم 07-641/م د بشأن الطعن الذي قدمه السيد العربي الصباري الحسني بصفته والي جهة دكالة عبدة وعامل إقليم أسفي في مواجهة السيد عمر محب، ملتمسا فيه إلغاء نتيجة الإقتراع الذي جرى يوم 8 سبتمبر 2006 لتجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين، في نطاق الهيئة الناخبة المكونة من أعضاء الغرف الفلاحية بجهة دكالة عبدة، وقد قام المجلس الدستوري بإلغاء انتخاب السيد عمر محب عضو بمجلس المستشارين على إثر اقتراع 8 سبتمبر 2006.

الثاني يحمل رقم07-642/م د بشأن الطعن الذي قدمه السيد العربي الصباري الحسني بصفته والي جهة دكالة عبدة وعامل إقليم أسفي في مواجهة السيد محمد مهدب والطعنين اللذين قدمهما السيدان عبد الغاني مقداد وإبراهيم بن براهيم بصفتهما مرشحين في مواجهة جميع الفائزين، طالبين فيها جميعا إلغاء نتيجة الإقتراع الذي اجري في8 سبتمبر 2006، لتجديد الثلث أعضاء المستشارين في نطاق الهيئة الناخبة المكونة من أعضاء الجماعات المحلية بجهة دكالة عبدة، وأعلن على إثره انتخاب السادة عمر كردودي ومحمد مهذب وبوشعيب هلالي ومحمد بنزيدية، وقد قام المجلس الدستوري بإلغاء

إنتخاب السيدين محمد مهدب وعمر كردودي عضوين بمجلس المستشارين على اثر اقتراع 8 سبتمبر 2006.

الثالث يحمل رقم 07-643/م د بشأن الطعن الذي قدمه السيد حسن أوريد والي جهة مكناس تافيلالت ضد السيد أحمد الطاهري ملتمسا فيه إلغاء نتيجة الإقتراع الذي أجري ب8 سبتمبر 2006 لتجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين في نطاق الهيئة الناخبة المكونة من أعضاء غرف التجارة والصناعة والخدمات لجهة مكناس تافيلالت، قد قادم المجلس الدستوري بإلغاء انتخاب السيد أحمد الطاهري، عضو بمجلس المستشارين، على إثر اقتراع 8 سبتمبر 2006.

كذلك توصل المجلس بلائحة السادة المستشارين الذين قدموا استقالتهم من فريق التحالف الوطني، وهم المستشار السيد محمود عرشان، والمستشار السيد مولاي إدريس العلوي والمستشار السيد عبد الصمد عرشان، المستشار السيد محمد أبو السعود والمستشار السيد محمد برطني، المستشار سعيد كمال، كما قدم المستشار محمد تاضومانت استقالته من فريق التحالف الاشتراكي.

الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها المجلس المستشارين ابتداء من 3 يوليوز 2007 إلى غاية يوم الثلاثاء 10 يوليوز منه:

- عدد الأسئلة الشفهية: 10 أسئلة؛
- عدد الأسئلة الكتابية 10 أسئلة؛
- عدد الأسئلة التي تم سحبها سؤال واحد.
- شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

وردت على الرئاسة أربع طلبات الإحاطة، الأولى من طرف فريق العهد، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد بلحسان:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

في إطار المادة 128 من نظام الداخلي للمجلس أتقدم أمام المجلس الموقر، بمشاكل صارت أكثر من طارئة، وإن وجدت كلمة أكثر من طارئة لاستعملتها في هذه الحالة، ويتعلق الأمر بالحالة المزرية والتهميش الذي عرفه إقليم الراشيدية، وبالخصوص المناطق الجنوبية منه قيادة الجرف وأنيف والريصاني وعرف الصباح الطاووس ومرزوكة، وقد يقول قائل بأنها ليست طارئة ولكن عندما نتحدث عن القوت اليومي للمواطنين فهي قضية أكثر من طارئة.

وإننا إذ نثمن المجهودات الجبارة التي قامت بها الحكومات السابقة والحكومة الحالية، سواء من ناحية الكهربة القروية أو الماء الصالح للشرب والشبكة الطرقية والبنيات التحتية من صحة ومدارس.

إلا أننا نريد ان نثير مجموعة من المشاكل، التي يعرفها هذا الإقليم المعروف بشساعته 60000 كلم مربع، 440 كلم منها تقع على الشريط الحدودي، ويتعلق الأمر بمشكل التصحر الذي يلتهم كل سنة مئات الهكتارات، من أراضي فلاحية ويخلف تأثيرات سلبية كبيرة على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ولذلك فإننا نطالب الحكومة بتبني إستراتيجية حقيقية لمحاربة هذه الظاهرة وعدم الاكتفاء بالحلول الترقيعية التي تقوم بها المندوبية السامية للمياه والغابات، وذلك من خلال بناء سدود تلية تحيي الخطارات التي تضررت كثيرا من فعل تعاقب سنوات الجفاف.

وقدا أثرت هذا الموضوع في الأسبوع الماضي، وتساهم في سقي الأراضي ومحاصرة زحف الرمال، وكذلك بغرس نوع من الأشجار الذي يقاوم التصحر ويصبر إلى العطش وهو شجر يسمى عندنا في المنطقة بالتلاي، كما نطالب بالتخفيض من حدة الضرائب المفروضة على سكان هذه المنطقة، وجعلها أكثر عدالة تراعي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لهذه الساكنة التي ظلت تعاني تحت وطأة الجفاف والفقر والبطالة، كيف يعقل السيد الرئيس أن منطقة الراشيدية تخلص بحلها بحال الرباط والدار البيضاء وطنجة، راه ماشي معقول ناس ما لاقين ما ياكلوا ويخلصوا الضرائب بحالهم بحال الداخل، كما نطالب بالعمل على التخفيض من أثمنة المواد الغذائية الأساسية كالدقيق والزيت والسكر والتي تعرف ارتفاعا كبيرا مقارنة مع باقي المناطق، عندنا هنا السيد الرئيس قالب ديال السكر تيدير 10 دراهم، لهيه في المنطقة تيوصل ب12 دراهم راه كانت واحد المنطقة في بداية الاستقلال منطقة زون هذاك المواد الأساسية كانوا مخفضين لها الثمن بالسيف باش يشدوا الناس في هاديك المنطقة.

وفي هذا السياق نعتقد أن أول مشكل يجب الإهتمام به هو دعم وتنمية الإستثمار سواء الوطني أو الأجنبي بهذه المناطق عن طريق تقديم تشجيعات ضريبية لهؤلاء المستثمرين، كاين مناطق إلى المستثمرين بغاو يجو ولكن منين تيجي تيلقى راسو بأنه منطقة هنايا حداها البحر وحدها الميناء وحدها المطار تيفضل يدير هنايا الاستثمار ديالو إلى كانت التخفيضات ديال الضرائب والتشجيعات يمكن للناس يمشيو ثم يديروا الاستثمارات، وذلك من أجل خلق فرص التشغيل لساكنة المنطقة التي تعاني بطالة خطيرة إلى درجة أن هؤلاء المواطنين لا يجدون ما يسددون به فاتورة الماء والكهرباء، الإنسان دخل الماء والضوء ولكن معندوش باش يخلص، مكيخدامش باش يمكن لو يخلص الضوء والماء، وفي هذه الحالة إلى جينا نديرو الإحصائيات تقريبا الإحصائيات واحد 300 الكنتورات ديال الماء والضوء.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، طلب الإحاطة الثاني من طرف فريق التحالف الوطني، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد اطريبش:

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، نحيط مجلسنا الموقر، والرأي الوطني علما بقضية طارئة، فيما يتعلق بمساءلة الحكومة كبرلمان، يقوم بدوره الرقابي في تتبع آثار عمل الحكومة المدعومة بأغلبيتها المفبركة والغير متجانسة، وحيث أمام عدد ولله الحمد ماض في بناء المسلسل الديمقراطي بكل جرأة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وأيده، التواق إلى مجتمع ديمقراطي حداثي متواز، فإن الحكومة مطالبة بإعطاء حصيلة عملها الحكومي من خلال البرنامج الذي سطره الوزير الأول، منذ أن تسلم الوزارة الأولى.

السيد الرئيس،

إن الدول الديمقراطية التي تحترم نفسها، والمؤمنة بالمؤسسات الدستورية، تعطي حصيلة عملها عند انتهاء كل ولاية تشريعية، والحال عندنا، السيد الرئيس، أن حكومتنا الموقرة بكامل تقديرنا لها، لازالت تتلكأ في إعطاء تصريح حكومي، حول إنجازاتها والبحث فيما لم تستطع عمله يعني بكل جرأة وشفافية، وحيث أن الواقع المعيشي والظروف الاجتماعية الصعبة، لا يرتفع مقارنة مع حجم الخطاب الحكومي المتفائل.

السيد الرئيس،

أمام هذه الإشكالية، لا يسعنا إلا أن نطالب الحكومة بتصريح حكومي قطاعي، يعطي فيه الوزير الأول حصيلة القطاعات التي لم يستطع إنجاز ما تضمنه تصريحه الحكومي، وحصيلة القطاعات التي نجح فيها، حيث تطرح هذه الحصيلة للنقاش من طرف كل الفاعلين السياسيين دون استثناء، خاصة وأن وزراءنا أصبحوا كل الشاغلين فيها هذه الأيام بدوائرهم الانتخابية، وأصبحوا ينجزون الأوراش والمشاريع، وينتقلون بكثرة في مختلف المدن والقرى، في حملات سابقة لأوانها للتأثير على الناخبين، الشيء الذي يتنافى والتقاليد والأعراف الديمقراطية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، طلب الإحاطة الثالث ورد من طرف فريق الاتحاد الدستوري، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

الزميلة والزملاء المستشارين،

أتشرف بأن أتدخل باسم فريق الاتحاد الدستوري، لإحاطة المجلس الموقر بأمر طارئ، فقد أصرت الحكومة وأقسمت قبل مغادرتها إشعال لهيب الأسعار، فالمواطن المغربي الآن يعيش حالة من الفزع من جراء

الارتفاع الصاروخي لأسعار الزيت، الدقيق، السكر وكل المواد الأساسية، التي تشكل القوت اليومي للمغاربة.

ولم تكتف الحكومة بالإجهاز على القدرة الشرائية للفقراء والبسطاء، بل صادرت حقوقهم في ولوج العلاج بالمستشفيات العمومية، فقد تم التوقيع على اتفاقية بين وزارة الصحة والمستشفيات العمومية، تقضي بالرفع من أسعار العلاج بهذه المؤسسات، إذ أصبح على المواطن أداء 100 درهم الفيزيتة في السبيطارات ديال المخز،ن وحتى شهادة الضعف مبقاتش مقبولة، إذن في عهد هاد الحكومة كلشي تزاد، الضوء، الماء العادي ديال السقي، المواد الفلاحية، النقل، الطحين، الزيت، السكر، الزبدة، الإسمنت والحديد والضريبة في الارتفاع.

والسؤال المطروح على الحكومة، هل هذه الزيادات كلها تتماشى مع الدخل الهزيل للمواطنين؟ فأي سياسة اقتصادية واجتماعية تتبجح بها أبواق الدعاية الحكومية؟ ألا يعتبر الارتفاع المهول للأسعار نتيجة مباشرة للسياسة الاقتصادية للحكومة؟ حينما يصبح على الفقير، والفلاح الصغير، المعوز والموظف البسيط، والتاجر الصغير، والبائع المتجول، الذي لا يؤهله دخله الضعيف لتحقيق حاجياته الطبيعية للتغذية التي أصبحت كلفتها ثقيلة، أن يؤدي 100 درهم بمجرد زيارة عادية لمستشفى عمومي، أي اسبيطار المخزن، هل يعتبر ذلك سياسية اجتماعية؟

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

إن الحكومة لم تدخر أي جهد، ولم تطرق أي وسيلة لتلميع صورتها، فقد تماطلت في إصدار قانون حماية المستهلك لضمان حقوق المواطنين للدفاع عن قدرتهم الشرائية، بينما تشارك، أقول تشارك وجوه قيادية من الأغلبية في تظاهرات احتجاجية ضد الغلاء، هذا المثل الذي يقول "تيقتلوا الميت ويمشيو في كنازتو".

كما أنها سخرت جمعيات المجتمع المدني للدعاية لها تحت غطاء تحفيز المواطن على المشاركة لإنقاذ ماء وجه الحكومة، وبأسماء مختلفة، مرتكزة على معطيات مغلوطة ويتعلق الأمر صراحة، بجمعية آفاق التي يرأسها وزير التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، وتنوب عنه السيدة الفاضلة حرمه، وقد استفادت هذه الجمعية من أموال الشعب للقيام بدورها الاجتماعي، إلا أننا نفاجأ بتحويل هذه الأموال لخدمة أغراض سياسوية بتوزيع مطويات، هاذ المطويات تقوم بحملات إنتخابية سابقة لأوانها لفائدة الحكومة، واعتمادا على أرقام ومعطيات مغلوطة، تجعلنا نشكك، السادة المستشارين، في شعارات الحكومة التي تتبجح بالشفافية والتخليق، وسنعمل على وضع شكاية في الموضوع لدى السلطات المختصة.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

من باب أننا معارضة موضوعية وبناءة، لابد أن نسجل بارتياح بلاغ وزارة الداخلية الشجاع لإطلاع المواطنين على حقيقة التهديدات الإرهابية لبلادنا، وهو الشيء المحمود الذي جعلنا نتحمل المسؤولية كمواطنين للدفاع عن أمن بلادنا، وإننا إذ نسجل بارتياح عميق هذه الخطوة الشفافة والشجاعة، فإننا ندعو جميع المواطنين إلى اليقظة والحذر والمشاركة في مواجهة خطر الإرهاب، والتصدي لكل ما يمس استقرار وأمن هذا الوطن العزيز.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، آخر طلب إحاطة ورد من الفريق الاستقلالي، السيد الرئيس تفضل أو من ينوب عنه.

المستشار السيد مصطفى القاسمي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

طبقا للفصل 128 من القانون الداخلي للمجلس، أحيط السادة المستشارين، على مشكل الشعير المدعم، جاء السيد وزير الفلاحة في شهر يناير 2007 وصرح أمامكم وأمام مجلس النواب بأن الحكومة غادي تنوض تدعم الشعير للكساب المضرور في المناطق الجبلية والجافة، وفعلا دارت صفقة فيها مليون وخمسمائة وسبعين قنطار من

الشعير في الخارج، وكتدعمو ما بين 60 حسب وزير الفلاحة و80 درهم لكل قنطار حسب السيد وزير المالية.

وفي شهر مايو توصلت العمالات بدورية من السيد وزير الفلاحة والسيد وزير الداخلية، اللي كيحدد شروط التوزيع، وتجمعت فعلا اللجان الإقليمية في كل عمالة وولاية، وزعت هذا الشعير على الجماعات القروية، حسب القطاع اللي عندها ديال الماشية، وملي توزع تكونت لجان محلية على صعيد كل جماعة كترأسها السلطة المحلية، باش هاذ الشعير يكون في guichet ouvert، البيع يكون حر بالنسبة للكسابة ديال الجماعة.

ومع الأسف، في بعض الأقاليم، هاذ اللجنة مطبقتش الدورية الوزارية، خلات مدير وزارة الفلاحة كيتصرف كيف ما بغى، نعطيكم مثال في إقليم الخميسات، مندوب الفلاحة هو اللي كيتصرف في الشعير والقطاع المنظم ك L'ANOC ET L'ANPVR وغيرها من الجمعيات الوطنية، اعطاوهم واحد الحصة صغيرة، وكيطلبوا كل واحد بغا يجيب الشعير، يكون أكريي، والفلاح ما يمكنش يكون أكريي، عاد كاين التعاونيات، كاينين الناس مجموعين، والحكومة تتشجع التعاونيات.

في بعض الأقاليم الأخرى، شدت وزارة الداخلية كتريس اللجان، صيفطات الشعير للقيادات، والقايد أعطى الشيوخ والمقدمين يوزعوه حسب الهواية ديالهم، وماشي الشعير ما يبدو في التوزيع حتى نهار يكملوا القوائم، وكاين في المناطق اللي شي عندو الفلوس وشي معندوش الفلوس، والدورية الوزارية اللي كتقول اللي عندو الفلوس يكون في الجماعة ب la carte nationale ديالو، وحسب القطاع اللي عندو يجي يهز الشعير يكون البيع حر و guichet ouvert ونعطيكم مثال، من الأمثلة اللي كاينين، في جماعة أكلموس القائد قال لك ما يوزع ألف طن، ألف قنطار ديال ديك الجماعة حتى يوزعها الشيوخ، وكتعرفوا حنا الإنتخابات التشريعية قريبة، وكاين بعض الشيوخ القدام اللي موالفين أيام الظلمات هذه 15 سنة وأيام الزبونية وكذا، خدامين مع بعض المرشحين كيستخدموا هاذ الشعير لفائدة سياسية، وكالسين في جماعة تكلموست دابا 1000 قنطار مازال متوزعاتش، أكبر جماعة في الإقليم اللي عندها 12 في المائة في القطاع الماشية في الإقليم مازال ما شداتش قنطار.

نقطة أخرى، ما دفعت بعض المسؤولين، بعض محدد، ومكاين علاش نعايروا كلشي، بعض المسؤولين تيتافقوا مع تجار الحبوب، تيقول هاذ الشعير المدعم ما نعطيوه حتى دوك التجار اللي عندنا في البلاد يبيعوا السطوك اللي عندهم ديال السوق الحر، ب2300 و2500 و2400 درهم، وباش يمشي الفلاح راه الشعير سيفطاتو الحكومة، ودعمت الخزانة العامة، باش يمشي لذاك البياع الشراي ديال الشعير يشري الشعير 2300 و2500 درهم للطون باش ميديش ديال الدولة ب1500 درهم.

ولهذا، السادة المستشارين، السيد الرئيس، السادة الوزراء، كنطالبو من الوزارة المسؤولة، يعني وزارة الفلاحة بعد وزارة الداخلية، باش المرسوم الوزاري، الدورية الوزارية تطبق طبقا لما تنص عليه، ويتطلق الشعير للفلاحة والكسابة لأنه هذا الجفاف ردنا في واحد الحالة يرثى له.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال هذه الجلسة، وعددها 17 سؤالا، سؤلان آنيان موجهان لكل من قطاع الجالية وكتابة الدولة المكلفة بالماء، و15 سؤالا عاديا تهم قطاعات المالية، والخوصصة، الفلاحة التجهيز، والنقل السياحة والصناعة التقليدية.

نستهل هذه الجلسة بالسؤال الآني الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية، والوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج، حول المشاركة السياسية للمهاجرين، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الحضوري، مولاي الحسن الطالب، حسن القاسمي، علي سالم الشكاف، سلامة حفيظي، محجوب الدبدا، عبد الوهاب بلفقيه، محمد بن مسعود، أحمد العاطفي، سعيد سرار، أبو بكر عبيد، محمد التحيفة، حسن أكليم، محمد علمي، عمر مورو، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد مولاي الحسن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

نلاحظ أن وزارتكم قد سطرت هدفا أساسيا لعملها منذ تحملكم هذه المسؤولية، ويتعلق الأمر بتحقيق وترسيخ مبدأ المواطنة، بشكل شامل لدى المغاربة القاطنين بالخارج، ومن أجل ذلك، فقد اعتمدتم على مقاربة المشاركة، فالبنسبة لقناعتكم فإن أي سياسة للهجرة يجب أن تعتمد على المواطنة والشراكة، وفعلا، استطعتم إنجاز العديد من الأوراش، وتحريك العديد من الملفات التي جعلت المغاربة المقيمين بالخارج ينخرطون بشكل إيجابي في هذا المشروع المجتمعي، وتطورت استثمارات هؤلاء الإخوة بشكل ملحوظ في البلاد، وساهموا بشكل فعال في جميع المجالات، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأود في هذه المناسبة أن أتساءل عن مدى نجاح تجربتكم؟ وما هي العراقيل التي لازالت تقف وراء تحقيق مشاركة سياسية فعالة لهؤلاء المهاجرين على الصعيد الوطني؟

وأخيرا أود أن أعرف أسلوب الشراكة الذي تنهجه وزارتكم مع دول المعمور للحد من الهجرة السرية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة نزهة الشقروني الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، المكلفة بالجالية المغربة المقيمة بالخارج:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

زملائي،

كنبغي في البداية نتقدم بعبارة الشكر للفريق الإشتراكي على طرح هذا السؤال، واللي هو في الحقيقة اللي فهمت منو هو، كيتطرق أساسا إلى المشاركة السياسية للمغاربة المقيمين في الخارج.

لكن مع ذلك نحاول أن أخرج من المقاربة السياسية، ونتكلم على المقاربة الشمولية اللي نهجتها الوزارة إزاء المغاربة المقيمين في الخارج كيف جاء في السؤال ديالكم إعتمدنا أسلوب الشراكة من أجل بناء علاقات جديدة مع المغاربة المقيمين في الخارج من أجل تحقيق المواطنة الكاملة للمواطنين، سواء داخل المغرب أو خارجه، هذه المقاربة إعتبرنا منذ البداية على أن المواطنة كذلك لا يمكن أن تتم بدون المشاركة والتعبير السياسي.

لهذا، وضعنا ضمن الأولويات ديال المقاربة وديال السياسة الحكومية، المشاركة السياسية لدى أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، بغيت في هذا الصدد، نعطي حيز مهم لأن كنعتبرو مهم وأساسي، وبغيت نقول اشنو هي الخطوة اللي قطعناها في هذا الإطار، لابد نذكر على أنه من أجل تحضير الظروف والشروط الأساسية وتوفير كذلك واحد المناخ، وكذلك تصور موضوعي قامت الوزارة بدراسة عميقة ومقارنة لجميع الأشكال والصيغ المتواجدة داخل الدول الأجنبية، بما فيها الدول الأوربية في قضية المشاركة، هذه الدراسة خلاتنا نفرزو مجموعة من الإيجابيات، وكذالك السلبيات، باش ننطلقو في تجربة خاصة بالمغرب اللي تكون نابعة من قناعاتو، وكذلك نتلافاو في هذه التجربة السابقة لأن كانت عندنا تجربة برلمانية، واللي كنعرفوها جميع معطاتش نتائج جد إيجابية.

كذلك لابد نذكرو على أنه جلالة الملك والعناية اللي كيوليها للمغاربة المقيمين بالخارج ونذكرو بالخطاب السامي ديالو اللي أعلن فيه على إنشاء المجلس الأعلى، واللي في هذا الإطار كلف وأناط المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بمهمة الاستشارة مع المغاربة المقيمين بالخارج، بغيت نقول على أنه الآن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان واللي اشتغلنا معه بشكل يعني متواصل أنهى الاستشارات ديالو على مستوى بلدان الإقامة في أوروبا، أمريكا، كندا، وكذلك بعض الدول العربية والإفريقية، واللي كذلك تم الاستئناس بمجموعة من آراء الخبراء الجامعيين، باش يحضروا الرأي الاستشاري اللي طالب به جلالة الملك، ونقول اليوم المجلس الاستشاري بصدد، يعني إتمام هذا التقرير اللي غيرفعو لجلالة الملك.

بغيت نذكر على أنه في هذا الاتجاه كانت مجموعة من الندوات حول دور الجاليات في التنمية البشرية، النساء المغربيات في المهجر، الثقافة، اللغة والدين، مغاربة العالم، الانتماء والمشاركة لهذه المواطنة.

لابد كذلك نذكر على أنه هذا الجو، وهذه الشراكة اللي عندنا حنا والإرادة والرغبة ديالنا هما المغاربة في الخارج يوليو فاعلين، شركاء

أساسيين في بلورة الاختيارات لا الوطنية ولا المحلية، الشيء اللي خلى كذلك الحكومة تعبأت وفتحت المجال لأول مرة للمشاركة في الانتخابات، وسهلنا المأمورية لأنه فتحنا المجال أمام الجالية باش تسجل في القنصليات، ولكن المساهمة إن شاء الله في 7 سبتمبر، مع اتخاذ مجموعة من صيغ المرونة باش يمكن حتى للشباب اللي متزادوش في المغرب يساهموا في هاذ النقطة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي الحسن الطالب:

في الحقيقة، السيدة الوزيرة، ليس لي أي تعقيب عن ما جاء في توضيحاتكم الشاملة والمقنعة، إلا أنني أود أن أجدد لكم التشكرات الحارة على المجهودات التي تقوم بها وزارتكم لقطاع الجالية وبالنهوض بهذا القطاع، الجالية المغربية المقيمة بالخارج، وكذا حرصكم لترسيخ مبدأ المواطنة لدى إخواننا في بلاد المعمور.

وأخيرا أتمنى لكم التوفيق في البرامج المستقبلية لتوفير المقام الطيب لإخواننا المقيمين بالخارج.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، كما نشكركم السيدة الوزيرة على مساهمتكم معنا، ونمر إلى السؤال الآني الثاني الموجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، المكلف بالماء، حول الإختلالات المائية بجهة سوس-ماسة-درعة، للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بن قدور، الحسين أشنكلي، لحسن بيجديكن، عبد الرحيم عماني، عبد المالك العرج، عبد العزيز أودو، مولاي امحمد المسعودي، العلمي التازي، محمد بحولي، خيري بلخير، إبراهيم الحب، ونواس الحبيب، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد لحسن بيجديكن:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

تعاني منطقة سوس ماسة درعة على غرار بعض المناطق الأخرى من المملكة خلال السنين الأخيرة من تدهور حاد في مواردها المائية، إلى درجة جعلت بعض المناطق تعرف خصاصا كبيرا في المياه، مثل منطقة الكردل، كما أن قلة التساقطات المطرية جعلت سد عبد المومن يكف عن تزويد المناطق السقوية، علما أنه منظور للري 13000 هكتار، نفس الشيء ينطبق على سد أولوز، هذا إضافة إلى الضغط العمراني على حواضر الجهة، وما ينتج عنه من ازدياد كبير في استهلاك المياه.

وإذ نسجل بارتياح المجهودات التي تبذلها حكومة صاحب الجلالة من خلال السياسة المعتمدة في تدبير المياه عبر بناء السدود وتأسيس وكالة الأحواض المائية، وإشراك المجتمع المدني في نشر الوعي بأهمية هذه المادة الحيوية، وتحسيس أرباب الضيعات العصرية بأهمية استعمال آليات السقي بالتنقيط، فإنه لا يسعنا إلا أن ندق ناقوس الخطر، حيث أن العجز الذي تعرفه منطقتنا، في مواردها المائية، يهدد توازنها على عدة مستويات: المائي، البيئي والاقتصادي، مما يستوجب وضع سياسة واضحة المعالم، تشمل من بين إجراءاتها تحلية مياه البحر على غرار بعض المناطق العالمية التي تعيش بدورها تحديات ندرة المياه، مثل جزر الخالدات.

وعلى اعتبار أن الماء الصالح للشرب حق أساسي لكل مواطن، وفي ظل العجز المائي المزمن الذي تعرفه منطقتنا، فقد بات من الضروري تفعيل مشروع تحلية مياه البحر الذي تمت برمجته لسنة 2015، والتعجيل بإنجازه ابتداء في أفق سنة 2010، باعتباره البديل الأمثل لحل هذه المعضلة.

والجدير بالذكر أن جهة سوس-ماسة-درعة تعرف وثيرة غير مسبوقة في برامج استثمارية في القطاع السياحي، والمقرر إنجازها على مدى الشريط الساحلي، حيث من المتوقع إنشاء محطات سياحية من كل من تغازوت 20.000 ألف سرير، واغروز وتفنيت، هذا إضافة إلى النمو العمراني المتسارع بمدن الجهة، وما يعني ذلك من تضاعف في حاجيات الساكنة والقطاع السياحي للماء الشروب.

وإذ نثمن كل المجهودات المبذولة لتجاوز هذه الوضعية الصعبة، لا يسعنا إلا أن نسائل السيد الوزير على مدى استعداد كتابة الدولة المكلفة بالماء اعتماد التقنيات المتعلقة بتحلية مياه البحر في المناطق

المتضررة بشكل كبير، وذلك خلال آجال معقولة بحكم الاعتبارات السالفة الذكر؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد الكبير زهود كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، المكلف بالماء:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال حول ندرة المياه وإختلالات المياه بمنطقة سوس ماسة درعة.

كما يعلم السيد المستشار، والسادة المستشارين المحترمين، أنه القانون ديال 95.10 جاب واحد المؤسسة اللي هي الوكالة ديال الحوض المائي، هاذ الوكالة ديال الحوض المائي هي واحد الأداة مهمة اللي تتفعل محليا، التشاور في كل ما يتعلق بتدبير الشأن المائي على مستوى الجهات.

وكالة الحوض المائي بسوس-ماسة-درعة هي الآن بصدد تحيين المخطط المديري لتنمية الموارد المائية في هذه المنطقة، هاذ المخطط المديري اللي كان تصادق عليه في السابق في 2001 الآن تيتحين، وغيمكن من التوافق على جميع الحلول المتعلقة بتنمية الموارد المائية.

يعني اللي بغيت نقول في هذا الموضوع هو أنه في هذه الجهة هناك حاجيات ديال فيما يتعلق بالماء الصالح للشرب، وكذلك الحاجيات اللي يتطلبها النمو الاقتصادي والاجتماعي في هذه المنطقة، وكاينة ما يتوفر من موارد مائية سواء سطحية أو الجوفية التي هي في تدهور متزايد، نتيجة الاستنزاف الذي تعرفه الطبقات المائية هناك، والتطور ديال هذه الإمكانيات سواء المائية في المستقبل أو الحاجيات لمختلف القطاعات، والتطابق ديال هذه الإمكانيات مع الحاجيات في حدود 2030 تيعطينا واحد المخطط مديري، اللي تيقول كيفاش غادي يمكن لنا نوفر الماء بحكم أنه في هذه المنطقة يعني السدود راها تنجزت السدود الكبرى، آخر سد هو السد اللي تنجز في 2001 سد الأمير مولاي عبد الله، هناك بطبيعة الحال سدود صغيرة ومتوسطة لأغراض محلية، والطبقة المائية في وضع حرج، فتيبقى البديل من طبيعة الحال هو اللجوء إلى الموارد المائية الغير مألوفة أو الغير المعتادة، ومنها تحلية مياه البحر، والتي تتطلب دراسات معمقة بحكم أنه المغرب ماشي غادي يبدى في هذا الموضوع، راه هو أنشأ أول المحطات ديالو في 1975 بمناطقنا الجنوبية.

والآن اللجوء إلى هذه التقنية بالمناطق ابتداء من أكادير، فالكل يتفق على أنه يبقى إلى حد الساعة هو الحل اللي غادي نكونو مضطرين للجوء إليه بحكم أنه مكاينش موارد مائية مألوفة، لكن أريد أن أؤكد بأنه مقارنة مع المياه التي يمكن أن تتوفر عليها بواسطة تحلية مياه البحر تبقى مكلفة، وفي حد الساعة في حدود 20 درهم للمتر مكعب على الأقل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن بيجديكن:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات، ولكن السؤال ديالنا واضح، أنه جميع الإمكانيات اخذاتها الحكومة لتزويد خصوصا أكادير الكبير بالماء الصالح للشرب، إلا أنه في حدود 010، غادي يكون عندنا مشكل الماء، ولو أن صاحب الجلالة عاد دشن تزويد أكادير الكبير بالماء الصالح للشرب عن سد مولاي عبد الله، ولكن في 2010 إلى مكاينش الحل ديال تحلية المياه البحرية، راه غادي يكون مشكل ديال تزويد أكادير الكبير بالماء الصالح للشرب، منهضروش على الفلاحة اللي هي تعيش واحد العدد ديال المشاكل وذكرت منها الكردان اللي المشروع ديالها هادي 10 سنوات واحنا تنذاكرو على تزويد الكردان بالماء للسقي، ولكن حتى الآن مازال مشفناش هذاك المشروع في حيز التنفيذ إلا إلى كانت شي معلومات عندكم السيد الوزير أتينا بها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، المكلف بالماء:

أنا أريد أن أطمئن السيد المستشار المحترم، بأنه يعني دائما التدبير ديال الشأن المائي كان تيعتمد على الاستباقية، ومغاديش يمكن يكون شي خلل في تزويد هذه المنطقة المهمة بالماء الصالح للشرب، والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب واخذ جميع التدابير، بحيث أنه مغديش يكون شي إنقطاع بخصوص أكادير الكبرى، وتنضيف على أنه سد عبد المومن اللي شار إليه السيد المستشار المحترم أنه تيعرف وحد العملية ديال الترميم اللي هي مهمة، غادي تمكنو من خزن كمية مهمة إذا كانت هناك سنوات ممطرة في المستقبل إن شاء الله.

وأريد أن أشير كذلك إلى الإتفاقية اللي تم توقيعها مع الحكومة، ومع جهة سوس-ماسة-درعة، اللي يعني تتطرق لعدة جوانب، بهدف كذلك تفعيل الشق المتعلق بالورش الكبير ديال الاقتصاد باستعمال الماء في هذه المنطقة، وكذلك توفير كميات الآن تهدر وهي ليست بالهينة هي كميات جد مهمة، يمكن كذلك توجيهها لتحسين مردودية مساحتنا المسقية هناك.

المشروع ديال الكردان اللي أشار ليه السيد المستشار المحترم هو عرف تطور مهم، وفي تصوري وحسب المعلومات أنه سيتم الانطلاق في تفعيله ميدانيا في القريب العاجل إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، كما نشكركم على مساهمتكم معنا، ونمر إلى الأسئلة العادية المبرمجة في هذه الجلسة، والسؤال الموجه الي السيد وزير المالية والخوصصة حول ضرورة إيجاد صيغة لتخفيف العبء الضريبي على قطاع الصناعة التقليدية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد قداري، محمد الأنصاري، الطاهر الفيلالي، بنجيد الأمين، فوزي بنعلال، عمر حداد بابا، ناجي الفخاري، الطاهر الفيلالي وعبد الحميد بلفيل، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد قداري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الوزير،

السيدتان والسادة المستشارون المحترمون،

كما هو في علم سيادتكم، السيد الوزير، فإن قطاع الصناعة التقليدية يعاني منذ عدة سنوات من وضع اقتصادي خانق، نتيجة تحديات العولمة والمنافسة الشرسة التي يفرضها اقتصاد السوق، وتقلبات الأسعار والتكاليف الجبائية، وندرة المواد الأولية، وارتفاع تكلفة الإنتاج وغزو الأسواق المغربية بمنتجات أسيوية تضر أساسا بالاقتصاد الوطني.

السيد الوزير،

من المعلوم كذلك أن الظروف الاقتصادية الراهنة، تستدعي تمتيع قطاع الصناعة التقليدية بتدابير تحفيزية وتشجيعية لأجل مواكبة المخططات الحكومية الرامية إلى تفعيل كل القطاعات المنتجة، وإمدادها بآليات المواجهة والمناعة الاقتصادية، وكذا مواكبة إستراتيجية التنمية الصناعة التقليدية في أفق 2015، التي جاءت بتنظيمات حداثية في غاية الأهمية، وحتى يتمكن القطاع من التجاوب والانسجام مع التدابير البنيوية التي تضمنتها الإستراتيجية، فإن وزارة المالية كذلك والخوصصة مدعوة بدورها بالسير في الاتجاه الذي يمنحه القطاع التقليدي دفعة قوية، قادرة على ضمان فعالية ونجاعة كل التدابير الهادفة إلى إنقاذ القطاع وحمايته.

لقد كنا دائما نبشر الرأي العام المهني باقتراب ساعة التحرر من قيود المساطر والتعقيدات الإدارية، المالية والتنظيمية، وإذا كنا قد استطعنا بفضل التفهم الحكومي، أن نمكن الصناع من تدابير تنظيمية جديدة فإن الرأي العام المهني لازال ينتظر، وبإلحاح، الامتيازات الضريبية لأجل الخروج من الأزمة البنيوية التي تعاني منها الدورة الإنتاجية للمقاولة الحرفية والصانع الفردي.

إننا بصراحة، السيد الوزير، نحتاج إلى ما يشبه مشروع مارشال الضريبي بالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية، ذلك المشروع الذي أنقذ أوربا برمتها غداة الحرب العالمية الثانية، نحتاج إلى قرار سياسي ناجع وفعال وفوري للنهوض باقتصادنا الوطني التقليدي، هذا الاقتصاد الذي يستوعب لوحده الملايين من المواطنين، ويساهم في تنشيط مجالات الشغل والتكوين والتسويق وامتصاص البطالة بالحواضر والبوادي.

نتيجة لهذا الوضع وللمعطيات السالفة، فإننا نسائلكم، السيد الوزير، هل هناك صيغة حداثية لتخفيف العبء الضريبي على الصناع الفرادى والمقاولات الحرفية، علما بأن الإستراتيجية جاءت بمشروعين وأنتم كذلك كنتم من الموقعين على هذه الإستراتيجية؟ ونشكركم فعلا لأنه فيه وبغيناكم باش تحيط الرأي العام الوطني بالتحفيزات التي جاءت بها الإستراتيجية، وكذلك هل تفكر الحكومة في إلغاء طريقة التقويم الضريبي الجزافي ونظام الدرجات أي les catégories على الصناع التقليديين؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، الكلمة لكم السيد وزير المالية والخوصصة للإجابة على السؤال.

السيد فتح الله ولعلو وزير المالية والخوصصة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

سعيد أن أجيب عن هذا السؤال الذي أجبت عنه عدة مرات، ربما لابد وأنا أشكر السادة المستشارين، أقول بأنني أقتسم مثلهم وأتمنى أكثرهم العطف على الحرفيين المغاربة، ليحافظوا على التراث المغربي، وفي نفس الوقت يشغلون، ولهم قيمة مضافة، ما قامت به الحكومة هو أكثر مما تطلبون الآن، قامت الحكومة الآن بوضع شيء لم يكن موجودا من قبل، وهو إستراتيجية في أفق 2015، لم نبق في المستوى الضريبي الصغير، الذي ليس له أهمية، المهم هو مساعدة القطاع، وهذا القطاع الآن عنده آفاق 2015 التي تهم الزيادة في الإنتاج بالإنتاجية ديال 300 مقاولة ديال 15.000 مقاولة صغيرة، باش نوصلو إلى 24 مليار درهم، هذه هي الأرقام الحقيقية، هذا هو الأساس، يبقى في نفس الوقت، وهذا شيء طبيعي أنا قلت، يعني الذي وصلنا إليه، بطبيعة الحال وأنا سعيد جدا لأنني ساهمت كثيرا في هذه العملية.

الآن من الناحية الضريبية لابد كذلك، كاين هناك كذلك التغطية الصحية اللي عنصر جديد بالنسبة للعاملين في هذا القطاع، ولم يكن من قبل.

بالنسبة للمسائل الضريبية لابد نقول أولا بالنسبة للنظام الضريبي أن هذا القطاع عنده امتيازات، لابد أن أذكرها بما أن أثرتم هذه القضية، ولكن لم أعطها أهمية، آخر امتياز هو الذي قرر في القانون المالي 2007، بالنسبة للضريبة على الدخل للحد الأدنى بطبيعة الحال ارتفع، وهذا يجعل بأنه عمليا الحرفيين الصغار غادي يوليو معفيين، عمليا الصغار بالأساس، إضافة إلى ذلك كما تعلمون، بالنسبة لكل مؤسسة حرفية أو تجارية لما تتأسس، الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات إذا كانت شركة فيها إعفاء ديال 50 في المائة من هذه الضريبة لمدة خمس سنوات محاسبية، إضافة إلى ذلك، بالنسبة للصغار سواء كانوا تجار أو حرفيين عندهم الحق باش يدخل لنظام تدبير المحاسبة المعتمدة، وهذا سيؤدي إلى الاستفادة ب15 في المائة من الضريبة على الدخل، إذا كانوا تعاونيات وكانوا هذه التعاونيات أنشطتها في إطار جمع المواد الأولية عند المنخرطين، وكان رقم معاملاتهم أقل من 5 مليون درهم، هنا كذلك كاين إعفاء ديال TVA كما تعلمون.

فهذه الأشياء هي التزامات، إذا كانوا في قطاع الزرابي، خاصة الذي عنده طابع تقليدي، هو كذلك يستفيد من الضريبة على القيمة المضافة اعتبارا كذلك لمكونات المدونة، حصة المشاركة كذلك تطبيق سعر 0.50 في المائة على حصة المشاركة المجردة عند تأسيس الشركات، لأنه الأمر يتعلق أحيانا بالشركات، كذلك بالنسبة للبتانتا أي الضريبة التجارية مدة خمس سنوات، فيه إعفاء، إضافة كما قلت لكم للقرار الذي جاءت به ميزانية 2005 والمتعلق بالضريبة على القيمة المضافة.

إذن كاين اهتمام، كاين متابعة، ويمكن لي أن أقول لكم في إطار تحضير ميزانية 2008 من المؤكد أنه سيقع إعادة النظر، وبداية إعادة النظر بالنسبة للضريبة على الشركات، ستهم بطبيعة الحال هذا القطاع، كما ستهم قطاعات أخرى.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد قداري:

أولا نشكر السيد الوزير، على الصراحة المعهودة التي يتكلم بها، لأنه لما حطينا هذا السؤال، فسألناه باش الرأي العام الوطني، وكذلك الصناع التقليديين يعرفوا مدى الأهمية التي توليها الحكومة لهذا القطاع، فلما تكلمت على الإستراتيجية وقلت بأن هناك شقين في هذه الإستراتيجية.

الشق الأولي، يتحدث عن شركات أو ما يسميه émergence ديال الشركات الكبرى في قطاع الصناعة التقليدية اللي غادي يكون عندهم كذلك الوقع على الصناع الفرادى، ولكن كذلك الإستراتيجية جاءت بمنظور آخر ألا وهو المقاولة الحرفية والصانع الفردي، فالسيد الوزير مشكور لأنه احنا كذلك في قطاع الصناعة التقليدية لما نقول التحفيزات الضريبية ليس، مكنتكلموش بأنه كنبغيو الإعفاء ولا هذا، لأنه الضريبة كنعرفوها هي الذي يؤدي الضريبة هو مواطن حر، فلما نتكلم على ضريبة الصناعة التقليدية باش تحيد لهم لأنه أكثرية الصناع التقليديين هذاك جزافي ذاك les categories ميبقاوش، خصهم يبقاو في نظام موحد، هذا الشيء هذا الذي نطلبه من السيد الوزير.

وأتمنى بأنه كذلك في الميزانية المرتقبة لسنة 2008 تجي كذلك، لأنه الذي عندهم كاين دابا اللي عنده 2000 و3000 درهم و4000 درهم كذلك لما لا يكون إعفاء لهؤلاء الناس باش يدخل في هذا الميدان هذا، وهذا هو سؤالنا السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم... إذن ليس هناك رد على التعقيب.

السؤال الثاني موجه أيضا إلى السيد وزير المالية والخوصصة حول المفهوم الجديد لوزارة المالية من أجل ممارسة سلطة الوصاية المالية على الجماعات المحلية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد كريمن، عبد اللطيف أبدوح، مصطفى القاسمي، فوزي بنعلال، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء الحاضرين،

الأخوات والإخوة الزملاء المستشارين،

السيد الرئيس،

نريد من خلال هذا السؤال، نتقدم به للسيد الوزير المحترم، السيد وزير المالية، من خلال موضوع بل نعتقد أنه بأهمية بمكان وله أهميته، ذلك وأنه يتعلق بالتدبير بصفة عامة للشأن المحلي من خلال مؤسسة دستورية تسمى الجماعات المحلية، ذلك أن المشرع أقر وصاية من طرف وزارة الداخلية، وهي معروفة وكذلك وصاية من طرف وزارة المالية، لكن الشائع أنه الكثيرين لا يتتبعون أو قد لا يفهمون أن هناك وصاية كذلك لوزارة المالية وأنه السيد وزير المالية له مسؤولية في تدبير الشأن المحلي بشكل غير مباشر من خلال تلك الوصاية، وطبعا عرفت المؤسسات الجماعية تطورا على مستوى التدبير، وكذلك في التشريع والنصوص المتعلقة بذلك، وهمت كذلك إصلاحات متعددة.

نريد أن نسائل السيد الوزير، ونحن نعلم ذلك أن الوزارة قامت بمجهودات جبارة في هذا المضمار، وأنها ساهمت بشكل كبير في تطوير الشأن المحلي من خلال التدبير المالي، ولا أدل على ذلك ما عرفته مؤخرا البرلمان من المصادقة على النص المتعلق بالجبايات المحلية.

فسؤالنا هو ما هي الإجراءات أو المفاهيم التي تعتزم الوزارة مستقبلا أوحالا ومستقبلا في تطوير تدبير مالية الجماعات المحلية، وبالتالي تفعيل الوصاية بشكل إيجابي المطلوب؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير المالية والخوصصة:

شكرا السيد الرئيس، وأشكر السادة المستشارين المحترمين اللي طرحوا هذا السؤال، وفي الواقع أنا أقاسمهم تحليلهم، من المؤكد ما كاين مشكل، العلاقات التي عندنا مع الجماعات مع وزارة الداخلية بطبيعة الحال لأننا نعمل اليد في اليد تطورت كثيرا، وأعتقد من هذا التطور إضافة للمقتضيات القانونية اللي كاين في إطار التنظيم المالي للجماعات، لابد ما نرجع للخطاب الملكي السامي حول المفهوم الجديد للسلطة، وهذا الخطاب هدا أعطى نوع من التفويض، خاصة للسادة الولاة والسادة العمال، أعطاهم صلاحيات واسعة فيما يتعلق

بمتابعة الصفقات العمومية المبرمة من طرف الجماعات المحلية، والتي تقل قيمتها على 10 ملايين درهم، كذلك تحويل الإعتمادات من فصل إلى فصل داخل ميزانيات الجماعات، واقتناء وتفويت الأراضي، كذلك القانون المتعلق بالميثاق الجماعي وسع من اختصاصات موكلة للجماعات، وقلص نسبيا من وصاية السلطة المركزية على الجماعات، حيث انتقلت سلطة المصادقة على المقررات الجماعية المتعلقة بفتح إعتمادات جديدة ورفع مبالغ الإعتمادات والتحويل من فصل إلى فصل، واحتلال الملك العام العمومي مؤقتا بإقامة بناء وعقود الإيجار، كذلك لأقل من عشر سنوات من وزير الداخلية إلى الوالي إلى العامل.

إذن، نحن تقدمنا، وزير الداخلية كذلك كان دار أو أصدر واحد القرار الذي فوض فيه إلى ولاة الجهات، في مجال الاستثمار الذي ذكرت سابقا، ووزير المالية قام بنفس العملية خلال قرارين باعتبار أنه فوض سلطة التأشير في بعض المجالات، إلى الخزنة الجهويين، وخزنة العمالات، والخزنة الإقليميين، وفي هذا الإطار نحن الآن نحضر، نحن ووزارة الداخلية، واحد مشروع شامل للتنظيم المالي للجماعات المحلية، إضافة لما ذكرتم.

بالنسبة لمشروع إصلاح الجبايات المحلية، هذا المشروع هدفه هو التقليل من الوصاية المالية بشكل تدريجي، وخاصة بالنسبة لأربعة أو خمسة نقط:

1- القرارات الجبائية التي تحدد نسبة الرسوم والجبايات المستحقة للجماعات المحلية، يعني ميبقاش أي تدخل؛

2- قوانين الأطر المتعلقة بتحويل المناصب المالية على أن تبقى القوانين المتعلقة بخلق مناصب مالية جديدة من اختصاص وزارة المالية والداخلية؛

3- قرارات تحويل حصة الضريبة على القيمة المضافة، الحصة الإجمالية المفتوحة للميزانية؛

4- قرارات التحويل، حصة الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل بالنسبة للجهات.

إذن احنا غاديين في هذا الاتجاه، بطبيعة الحال نحن سنسير في هذا الاتجاه بشكل تدريجي، وبشكل تدريجي كذلك، من المؤكد أنه الجماعات ستقوم بتمنيع تدبيرها وحساباتها، الشيء الذي يجعل بطبيعة الحال، أنه العلاقات ستتغير كيفا في المستقبل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

شكرا السيد الوزير.

حقيقة أنه نحن كذلك نشاطر السيد الوزير، بكل ما جاء في كلمته أو في جوابه، خصوصا أنه كاينة حقيقة على أرض الواقع، الجميع يشهد بأنه الجماعات المحلية وميزانيتها والتطورات التي عرفتها ماليتها والتحسن الذي عرف، ويعكس هذه الإصلاحات التي تمت، والتي تحققت على أرض الواقع.

كنبغي غير نعاود نضيف ونطلب من السيد الوزير ومن الحكومة كذلك، الاهتمام أكثر بهذا الجانب، باعتبار أنها شريك أساسي للجماعات المحلية، الشريك الأساسي في الاقتصاد وفي تنمية البلاد، وكذلك الالتفات بشكل متوازي مع اليد العاملة، سواء الأطر أو العمال ديال الجماعات المحلية، اعتبارا لدورهم الأساسي في التنمية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، كما نشكركم السيد وزير المالية والخوصصة على مساهمتكم معنا، وننتقل إلى الأسئلة الموجهة لقطاع الفلاحة، وعددها أربعة أسئلة.

السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول الدعوة إلى دعم بعض الأسمدة المستعملة في قطاع الفلاحة، للمستشارين المحترمين السادة: خالد برقية، عبد القادر قوضاض، لحسن أمزوغ، الحسن قيشوحي، علي آيت الموذن، بوسلهام بيتة، إدريس مرون، عمر أدخيل، عبد الحميد السعداوي، عمر مكدر، عياد الطيبي، عبد الرحيم الشرقاوي، عبد الحميد البوجادي، الهاشمي السموني، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، يعتبر المغرب أول منتج ومصدر لمادة الفوسفاط، الذي يشكل بدوره النواة الأساسية لصنع بعض الأسمدة العمقية والسطحية، إلا أن ارتفاع أثمنتها وتساويها مع أثمنة بعض الأسمدة المستوردة، يشكل عبء ثقيلا على الفلاح، ويؤثر على المؤهلات الفلاحية للأراضي، وعلى مستوى النمو العام لزراعة الحبوب والقطاني وإنتاج الفواكه والزراعات الصناعية والزيتية والخضروات.

لذا، سيدي الوزير، نسائلكم السؤال الأول، حول الإجراءات التي ستتخذها وزارتكم من أجل التخفيض من أثمنة الأسمدة؟

السؤال الثاني والأخير معالي الوزير، وهو تقريب الأسمدة المستوردة إلى الفلاحين الصغار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محند العنصر وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية أريد أن أذكر بأن الأسمدة وتجارة الأسمدة هي تم تحريرها منذ سنة 1991، بمعنى أن ليس هناك أثمنة محددة من الدولة، ولا بطبيعة الحال تدخل للدولة، لكن مع العلم أن حتى في إطار هذا التحرير منذ 1991 هناك الاستفادة لهذا القطاع من الإعفاءات من الرسوم والجمرك كذلك، سواء تعلق الأمر بالمستورد أو المصنع.

أريد أن اذكر بأن هناك نوعين من الأسمدة، هناك أسمدة العمق التي هي ترتكز أساسا على الفوسفاط، وهي مادة، فعلا كما قال السيد المستشار المحترم، منتجة محليا، لكن بالإضافة لعدد من المدخلات التي يتم إدخالها لصنع مركبات الأسمدة، وهناك أسمدة كذلك المستورة كليا وهي أسمدة التغطية، التي بطبيعة الحال، لا نتحكم في أثمنة السوق، وبالطبع حاولنا عدة مرات مع المكتب الشريف للفوسفاط لدراسة إمكانية التخفيف من تكلفة الأسمدة المصنعة محليا، ونحن الآن فعلا في إطار إعداد مشروع أو اتفاقية مع المكتب الشريف للفوسفاط، ربما للإعادة إلى التوزيع المباشر، لأن كما تعلمون أن هذا المكتب لا يسوق الأسمدة مباشرة، بحيث أنه كذلك خرج من السوق منذ سنين، ولماذا إعادته؟ لكي يقلص من الهامش، لأن هناك هوامش، لاحظنا أن هناك هوامش جد مرتفعة في بعض الأحيان لدى الموزعين.

لكن مع هذا نقوم كذلك بعمليات أخرى لتخفيف العبء على الفلاح، وهي تقريب الأسمدة إلى المزارعين، بحيث أن تضع الوزارة 360 نقطة في مراكز الأشغال رهن إشارة تجار الأسمدة، نقوم كذلك بالتدخل في تحاليل التربة لمعرفة الأسمدة الصالحة ب50 في المائة، ونتدخل الآن، هناك اتفاقية لوضع خرائط للخصوبة للأراضي، لكي يتم ترشيد استعمال الأسمدة لأن ماشي غير الكلفة اللي غالية ولكن كذلك عدم معرفة الأسمدة الصالحة واستعمال ربما في بعض الأحيان أسمدة أكثر غير ملائمة أو أكثر من اللازم، كذلك تثقل كاهل الفلاح.

فإذن رغم أن السوق حرة، فالوزارة جاهدة لكي تعمل على تقليص الأثمنة وعلى تقليص التكلفة على المزارع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

في الواقع نحن نشكر معالي الوزير بما يقوم به يعني من أمور الفلاحة، ولكن مع كل أسف أنا أتوجه إلى مكتب الفوسفاط الذي هو في بلادنا قوي وعندو دعاية في العالم، فلماذا اللي غادي يمكن له ينوض يعاود، وبالخصوص الفلاح الصغير الأسمدة يعطيها ثمن بالغ، فيعني نمشيو مثلا للدول الذين هم قريبون منا الذي عندهم البترول، يبيعون البترول رخيص، فاحنا عندنا الفوسفاط خصها تكون حتى عندنا الأسمدة رخيصة.

أنا لن أطول عليكم معالي الوزير، سمعنا من 1991 وأنتم تؤدون واجبكم وتقومون بالواجب، ولكن راه خصنا نشوفو هذه الخضر التي ذكرت والزيت وإلى آخره دائما غالية، على من غالية؟ على السكان الضعفاء، على الشعب الضعيف، ولكن الفلاح الصغير كيف يعقل أنه يؤدي الواجب الذي هو بالغ ديال الأسمدة باش ينتج إذا كانت عنده شي خضر الذي يمكن له أن يخرجها للسوق يبيعها، يبيعها بالخسارة.

أنا لم أتكلم عنكم يا معالي الوزير، فأنتم تقومون بواجبكم ولكن راه بفضلكم اللي خصكم تدخل مع الفوسفاط وتحاولوا كيف تزيدو، تطلبوا من الفوسفاط يعني ترخف شيئا من الأثمنة ديال هذه الأسمدة.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

السيد المستشار المحترم، أنا لا أريد أن أقول بأن فعلا الثمن ليس هو بالمرتفع، أو ليس هناك زيادات، ما أريد أن أوضحه هو أن بالفعل عند ما فحصنا تركيبة الأثمنة مع المكتب الشريف للفوسفاط، نجد أن في الحقيقة الزيادات ليست لا من إنتاج الفوسفاط المحلي، ولا من الهوامش، بل هي أساسا مرتبطة بعوامل الإنتاج وغير باش نعطيكم مثال بسيط في الدول الأوروبية خلال، لا أعطي هذا للمقارنة لكن لمعرفة أسباب الارتفاعات، خلال هاذ ستة الأشهر الأولى ديال هذه السنة، هناك ارتفاع ديال 50 في المائة، ديال الفوسفاط ديال الداق مثلا، هناك ارتفاع 23 في المائة في البوتاسيت، معنى أن هناك عوامل كذلك لا يتحكم فيها المكتب الشريف للفوسفاط.

ولا أريد هنا أن أنصب نفسي مدافعا على المكتب الشريف للفوسفاط، أقول أننا نبحث على حلول، لكي لا تكون خسارة لهذا المكتب، ولكن كذلك لكي لا يكون هناك ثقل على كاهل الفلاح، ونحن جاهدين، وبدأنا في الاتفاقيات الأولى، وأعتقد أن سنصل إلى أثمنة تبقى في المستوى المعقول والمتحمل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موجه أيضا إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول تعقيد مساطر الاستفادة من دعم الفلاحة، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، البشير أهل احماد، أحمد التويزي، لحسن نبيه، نور الدين بركاع، عبد الحميد أبرشان، عبد المجيد المهاشي، الحبيب الزويكي، عبد القادر النميلي، فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

الزميلة والزملاء الأعزاء،

السيد الوزير، هناك العديد من أشكال الدعم التي تقدمها الدولة لفائدة الفلاحين المستثمرين، سواء تعلق الأمر بالمكننة أو حتى بالتجهيزات الهيدروفلاحية، أو بالإنتاج، خصوصا في مجال الأشجار المثمرة، لكن مسطرة هذا الدعم تخضع لعدة إجراءات معقدة، تحول في الكثير من الأحيان دون استفادة الفلاح، ألا ترون السيد الوزير المحترم بأنه قد حان الوقت لتبسيط مساطر الاستفادة من الدعم؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

نحن نعلم أن تحديث القطاع الفلاحي، أنشأت الدولة لأول مرة في 1969 قانون الاستثمارات الفلاحية، وبطبيعة الحال الذي كان ينص على عدد من الإعانات، وعلى عدد من المساطر، وربما كانت هناك تعقيدات، وهو ما جعل أن هذا القانون تم تعديله على عدة مراحل، ومثلا في سنة 1986 من بين التعديلات تم إنشاء صندوق التنمية الفلاحية، الذي كان من أهدافه الأساسية وهو فعلا تبسيط المساطر، وتتبع وتقريب الموارد والإعانات من الفلاحين.

وبالفعل نظرا لشساعة ولتنوع ولاختلاف الإعانات التي تقدمها الدولة في الميدان الفلاحي، فهناك ما وصلنا فيه إلى تبسيط شامل، وهناك ما يزال يشكو من بعض التعقيدات لدى الفلاحين، لأن كان لابد أن نجد توازن ما بين تبسيط المساطر وما بين حماية كذلك المال العام لأن لا نريد أن يكون هناك تلاعب في هذه الإعانات، فهنا مثلا أعطي مثال بالبذور، فتم التبسيط تماما، بحيث أن البذور الآن تتعامل الدولة مباشرة مع بائعي هذه البذور، والفلاح الذي يشترى البذور بدعم يصل إلى 100 درهم، لا يطالب لا باسترجاع هاذ 100 درهم ولا بشيء آخر، بل يشتري البذور بالثمن المحدد.

هناك مثلا فيما يتعلق بالمكننة كذلك، اتخذنا عدة إجراءات، منها توحيد المنحة ديال استثمار دمجناها في منحة شراء الآلة، بحيث اليوم

مكيعملشاي جوج ملفات يطلب منحة ديال الاستثمار ومنحة الشركة، بل ذهبنا إلى أبعد من هذا، بحيث أن بدأ صندوق القرض الفلاحي بالتعامل مع بعض جمعيات بائعي الجرارات والآلات الميكانيكية، بحيث أن يمكن أن يكون كذلك الدعم مباشر في هذه الأشياء.

يبقى بطبيعة الحال قطاع أساسي ألا وهو قطاع الماء، الذي فيه فعلا إشكالية لأن هناك عدة مصالح يجب أن نحافظ على توازنها، هناك اقتصاد من الماء ودفع الفلاح إلى استعمال الوسائل الاقتصادية وهاذي هي الغاية من الدعم، هناك كذلك الاحتفاظ على الموارد المائية، هناك التعامل والتفاعل مع قانون الماء، وبطبيعة الحال الآن نحن في إطار، هناك مرسوم سيصادق عليه في الأيام القلائل القريبة، بحيث أننا حذفنا عدد من الوثائق من الملفات، وحدنا عدد من الرخص، بحيث أن كانت هناك رخصة للبير ورخصة لجلب الماء، كان هناك عدد من الوثائق التي نرى أن ليس لها فائدة، لكن مع ذلك تبقى بعض الوثائق التي تضمن أن الدعم للدولة يذهب إلى الغاية المرصودة إليه، نحن الآن في صدد دائما تتميم هذه الإجراءات.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بخصوص التعقيدات اللي تكلمت عليها، احنا إلى بغيت تاخذ الدعم، مثلا فيما يخص الناس اللي كيسقو بالتنقيط، أو الناس اللي تيزرعوا الأرض ديالهم بالأشجار، آش تيلقاو؟ مثلا طبيعة ملكية الأراضي، كاين الأراضي مثلا اللي هي الجموع، كاين أراضي الملكية الخاصة، كاين أراضي اللي هي على الشياع، وكاين بعض المرات، حتى الأراضي اللي هي ديال الملك، أو على الشياع، وما عندها شاي ذاك الحصص المحددة، هنا تيلقى الإنسان مشكل.

ثانيا السيد الوزير، كاين رخص الماء أصبحت الآن تسلمها وكالات الأحواض، والوكالة لها منظور غير المنظور الذي يشجع الاستثمار الفلاحي، بخصوص الأشجار المثمرة كاين ذيك الفاتورة ديال الشتيلات إذا داز عليها عام، تتمحي لك ذاك الشيء كله.

فهذه أشياء السيد الوزير علاش ما يكون شاي تشجيع قبلي؟ وأنتم عندكم الوسائل أنه اللي زرع شي أرض واللي عندو شي قطعة راه تخرج اللجنة، فهذه مزروعة بالليمون تتعطيو مثلا الليمون بالتنقيط 2 مليون غادي تعطيوه له، راه كاين دابا الناس اللي زرعوا المئات من الهكتارات والآلاف من الهكتارات ومخداو حتى ريال، خاصة وأن الدولة تتوفر على إمكانيات مراقبة مدى التزام المستفيدين من الدعم بالاستثمار المبرمج، وهذا هو اللي غيشجع الناس باش تستثمر، راه مازال تنقول لكم السيد الوزير، راه الناس اللي تيتسلموا الدعم تتلقى نسبة ديال 30 في المائة، ها الدعم كاين ولكن المساطر معقدة ويجب أن تلتفتوا إلى هذا المشكل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث الموجه كذلك إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول وضعية الموسم الفلاحي الحالي، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد اطريبش، احمد الشرقاوي، محمد العقاوي، أحمد الديبوني، محمد عبده عز الدين، الميلودي عفوت، العربي الهرامي، إدريس العلوي الحسني، محمد البطاح، عبد القادر لبريكي، ميلود ناصر، عبد السلام أحدوش، عبد السلام الودي، محمد أبو الخدادي.

فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد عبده عز الدين:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين المحترمين،

لقد تبين للجميع بأن وضعية الموسم الفلاحي وضعية كارثية، أثرت بشكل كبير على نفسية الفلاحين، وأثرت على مداخيلهم، خصوصا وأن غالبية الفلاحين ببلادنا يعيشون وضعية صعبة بسبب تفاقم الديون على كاهلهم.

وقد أزم هذه الوضعية ظروف الجفاف التي عرفها الموسم الحالي بسبب شح الأمطار، ومما زاد الطين بلة هو تقاعس الحكومة في مساعدة الفلاح على تجاوز هذه الوضعية الصعبة رغم التصريحات التي عبرت عنها الوزارة الوصية لدعم الأعلاف، وغيرها من الإجراءات المصاحبة التي لم يتوصل بها الفلاح بأي شكل يذكر.

السيد الوزير، ما هي التدابير التي تم اعتمادها في توزيع الدعم الموجه للفلاح؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

كان لي الشرف قبل أسبوعين في هذه القبة وأمام هذا المجلس، أن أعطيت لي مدة طويلة، حيث كانت هناك عدة أسئلة في نفس الموضوع، واعتقد أنني شرحت بما فيه الكفاية ما قامت به الحكومة وما تقوم به.

وبخصوص السؤال الآن اللي نركز على قضية العلف، وانأ أتفهم السيد المستشار أن سؤالكم الذي هو من شهر أبريل بطبيعة الحال، ربما لم يأخذ المعطيات الحالية، الذي أريد قوله وهو أن فيما يتعلق بالعلف، العلف قلتها دخلنا مليون و500 ألف قنطار، وتوزعت فعلا منها مليون و200 ألف على مراكز الربط، وتوصل منها إلى غاية اليوم 350 ألف قنطار اللي اتخاذوا من عند الناس، معنى أن ليس هناك مشكل ديال شعير، وقبل البارحة يوم 4 في الشهر كان طلب العروض الآخر ديال مليون و300 ألف قنطار، وتدخلت الدولة إضافة على الرسوم الجمركية إلى غير ذلك في الحصة الأولى ديال مليون و500 ألف قنطار ب84 درهم، وما عمرني قلت 60 درهم، 84 درهم للقنطار، وتدخلت في عرض طلب العروض الأخير ديال 4 يوليوز ب120 درهم للقنطار، لكي يصل دائما الشعير إلى المستهلك ب150 درهم و160 درهم.

بمعنى أن هناك مجهود كبير تقوم به الدولة في هذا الباب وبطبيعة الحال لا تتكلف لا مديرية الفلاحة ولا وزارة الفلاحة مباشرة بتوزيع الأعلاف، بل هناك لجان محلية، ربما في بعض الأقاليم مازال هناك تعثر كيف توزع العمليات، كاين اللي أخذ عدد الرؤوس وقسم عليها كل واحدة جاتها قدى وقدى ديال الكيلوات، كاين اللي بدأوا بالجماعات اللي عندها متضررة أكثر وخلات الجماعات الأخرى للحصة الثانية، هذا بطبيعة الحال شأن هذه اللجان التي هي مشتركة فيها الفلاحة، فيها وزارة المالية، وزارة الداخلية، الغرفة الفلاحية، والمنتخبين على صعيد كل جماعة.

بالطبع عندما يتعلق الأمر بالاستيراد، وهذا الاستيراد يتم بطلب عروض، لكن للمهنيين الذي يمكن أن يدلوا بالوثائق والملفات لكي يتم الاستيراد، لا يمكن لنا أن نفتح الاستيراد لأي كان، لكل واحد، لأن تتبع العملية أولا سيكون مكلف وسيكون غير سهل.

وهناك بالطبع المشروع المتعلق بالماء، بالصهاريج المائية في المناطق التي تحتاج إلى هذا، هناك تزويد ديال السوق، ديال الإنسان، ديال الحبوب، اليوم راه يعني فيماما يتعلق بالقمح اللين وبالقمح الصلب، هذه كلها إجراءات اتخذتها الحكومة وأعطيت الأرقام في المرة الأخرى.

بغيت غير نذكر في العلف بأنه هناك أكثر من مليار و200 مليون درهم اللي تعطات، إضافة بطبيعة الحال إلى ما يقوم به القرض الفلاحي من تجميد المتابعات ومن دراسة الحالات، حالة، حالة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد اطريبش:

شكرا السيد الوزير، يعني كما أشرتم في جوابكم حقيقة أن هناك تعثر فيما يتعلق بتوزيع هذه الحصص ديال العلف المدعم، وغادي نجي من آخر جواب السيد الوزير، فيما يتعلق بالقرض الفلاحي ومتابعاته التي تزداد وطئا على نفسية الفلاح المغربي.

وفي المجال القروي وفي المجال الفلاحي، وبالخصوص فيما يتعلق بتلك القروض التي هي على عاتق الفلاحين، هناك مثلا على سبيل المثال، وجهت من طرف القرض الفلاحي مجموعة من الاستدعاءات للفلاحين بالشاوية، خصوصا بسطات، كقيادة أولاد عبو، وقيادة

أولاد بوزيرى، وقيادة أولاد اسعيد، وقيادة كيسر، هذه الاستدعاءات من أجل تحصيل الديون، وهذه الديون أي تلك الديون المؤجلة، وهذه الأخيرة أن الملك الراحل الحسن الثاني رحمة الله عليه، أعفى الفلاحين المغاربة منها ب50 في المائة، وما تبقى منها أي 50 في مائة هي التي قسمت لمدة 15 سنة من أجل مساندة الفلاح المغربي، ولكي تمكن الفلاح المغربي على راحته، لكن هذه الديون المتعلقة بالعلف وبالكسيبة اللي هي المواشي والآليات والتجهيزات والوسائل الفلاحية، أن القرض الفلاحي طالب باستخلاص هذه الأقساط من الديون، بالإضافة إلى الفوائد المترتبة عن التأخير، وفوائد القروض تؤدي عنها، أي طولب الفلاح أن يؤدي عن هذه الفوائد 10 في المائة من TVA باش أصبح الآن الفوائد أكثر من 110 في المائة.

السيد الوزير، الآن وضعية الفلاح المغربي في حالة تذمر واستنفار، وتؤدي هذه الحالة إلى الهجرة والى رحلة العذاب من جديد.

السيد الوزير، نطالب الحكومة والوزارة الوصية والمسؤولين من تدارك هذا الوضع ومعالجته، لأن هذه الطبقة أي الفلاحين هم طبقة تنتج الخيرات، وتصنع الخيرات، وتوفر الغذاء للشعب المغربي بسواعدها وبخبرتها.

السيد الوزير، هذه الطبقة تساهم بشكل كبير في تقدم الاقتصاد المغربي.

السيد الوزير، أين هي الإعفاءات ديال 100.000 فلاح الذي لم يستفد منها عدد كبير من الناس؟ أين هي الدعم المقدم للفلاح؟ الآن الفلاح أصبح معرض إلى الضياع وإلى التشرد، فإنه أيضا مهدد من القرض الفلاحي، إلى أن يزج به في السجون، فأين سياسة التأهيل للعالم القروي من أجل المنافسة في إطار اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومع السوق الأوروبية المشتركة، وتركيا والدول العربية الأخرى؟

السيد الوزير، كما ندرك وكما أشرتم أن هناك إحداث أيضا صندوق التنمية الفلاحية، إذن هذا الصندوق لابد أن يقدم الدعم إلى هذا الفلاح المغربي، ونطلب أيضا من الحكومة أن تفاجئ الفلاح المغربي، وتؤازره في هذه السنوات وبالخصوص هذه السنة، التي هي سنة الجفاف وسنة يعني لأن المردود يعني قليل وأن الإنتاج ضعيف، وأن الفلاحين هم في ضياع تام، وأنا أتمنى التدخل السريع لإيقاف هذا الضياع.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

أنا جد سعيد في التعقيب أن يكون سؤال في سؤال ما كاين حتى شي مشكل، فعن القرض الفلاحي تحدثت كذلك عن القرض الفلاحي هنا، وأعطيت الأرقام والمجهودات التي قامت بها الدولة فيما يتعلق بالقرض الفلاحي خلال العشر سنوات الأخيرة، بحيث أن كلف ميزانية الدولة 700 مليار سنتيم، بما فيها 300.000 مليار سنتيم ديال 100.000 فلاح، لكن بما أننا نتحدث على هذا الموسم بهدوء، غير بغيت نقول عندما نقول أن ليس هناك متابعات، وهناك الحالات تدرس، حالة بحالة، القرض الفلاحي مؤسسة بنكية، هل تعتقدون أنها لا تقوم بإجراءاتها لما تتوصل الآجال مغتصيفطشاي رسالة؟ هل بعثت بحجز؟ هل بعثت بمتابعة؟ هل قالت للدرك خذوا المدين؟ هذا لم يكن، إلى كانت هذه الحالات اعطيوها لنا، لكن أن تقوم بعملها هذا بالطبع، ماجا شاي عندها المدين، ما جاي يطلب لها، لا يتعامل معها، ماجاي لا يقول لها أجل لي، ما جاء لا يقول لها حيد لي الإجراءات، ما قال لها أنا مضرور هذه السنة أو ماشي مضرور، فكيف يعقل أن هذا القرض الفلاحي ميصيفطشي لهاذ المدين ميصيفطشي إشعار، تيقول له آودي راه وصل الأجل، راه عندك أنك تتخلص.

هذا هو الذي نسميه حالة بحالة باش ما نطيح شاي كذلك في التعميم اللي كيضر بالفلاح الصغير، لما تنعمو راه ماشي الفلاح الصغير اللي كيستفيد، راه كيستافدوا ناس آخرين، نريد أن تكون الحالات مدروسة حالة بحالة، هناك من ليس له مشاكل حتى في سنة الجفاف لأن ماشي الحبوب، ما دايرشي هو الحبوب داير حوايج آخرين، كاينين، موجودين وتنعرفوهم، وتنعرفوهم كلنا، كاين اللي داير

الحبوب ودايرأشياء أخرى، كاين اللي أخذ قرض ماشي للموسم، أخذه لأشياء أخرى اللي تمشيا... هذا هو الذي نسميه حالة بحالة.

وبطبيعة الحال، أذكر وأقول أن الحكومة مسؤوليتها تتحملها إلى جانب الفلاح، إلى دعم الفلاح، ولكن كذلك مع المحافظة على التوازنات، وأن يكون دعم الدولة له فائدة، ويذهب إلى الهدف المرصود إليه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع والأخير الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول حماية النباتات الغابوية من الحرائق، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد بلفيل، مصطفى القاسمي، بنجيد الأمين، العربي بوراس، بنعيسى بنزروال، رضى بوطيب، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد بلفيل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

من المعلوم أن الملك الغابوبي، يمتد على حوالي 9 ملايين هكتار، منها 5.8 مليون هكتار من الغابات، وما يزيد على ثلاثة ملايين هكتار من شعب الحلفة، ويمثل هذا الغطاء الغابوي حوالي 18 في المائة من التراب الوطني، كما يؤدي وظائف متعددة تتجلى في المحافظة على المياه والتربة ومحاربة التصحر وتحسين ظروف البيئة، فضلا عن إنتاج الخشب، وموارد أخرى غير خشبية.

غير أن الموارد الغابوية تتعرض لضغط واستغلال مكثف، الشيء يهدد ديمومتها، زيادة على الحرائق التي تشب وتحصد رصيدنا الغابوي.

لذا نسائلكم السيد الوزير:

– ما هي الإجراءات التي تتخذونها من أجل حماية هذه الثروة الغابوية من الحرائق، لا قدر الله، خصوصا ونحن مقبلون على فصل الصيف الذي يرتفع فيه عدد هذه الحوادث؟

– هل هناك تخطيط واضح المعالم للتدبير المستديم للموارد الغابوية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

صحيح أن الحرائق هي أكبر خطر يهدد الغابات عبر العالم، بحيث أن من خلال بعض الأرقام، هنالك 10 ملايين هكتار التي تحرق سنويا عبر العالم، ومنها في محيط المنطقة التي نعيش فيها أي البحر الأبيض المتوسط، متوسط 50000 هكتار أو 50000 حريق عفوا كل سنة.

في المغرب المعدل الموجود مرتفع كذلك هو 250 حريق سنويا، في خلال الأربعين سنة الأخيرة، بمتوسط 3000 هكتار مع أعلى مساحة حرقت سنة 83 أي 11000، وأقل مساحة سنة 2002 هي 293.

وفعلا للحد من هذا الوباء، هناك مخطط لدى المندوبية السامية للمياه والغابات، وهذا المخطط بطبيعة الحال فهو مبني على 3 مستويات، أولا على الوقاية، ثم على التدخل، وتحسيس المواطنين كذلك.

فيما يتعلق بالوقاية، تقوم هذه المندوبية بتهييء المناطق الغابوية، من مسالك ومن مراقبة مبكرة ومن اقتناء وسائل التدخل السريع، وكذلك من وضع نقط الماء، إما في الغابات أو المطارات لأن نستعمل كذلك الوسائل الجوية للتدخل.

أما فيما يتعلق بالتدخل السريع، فهناك كما قلت، تعزيز بالوسائل الضرورية من السيارات الشاحنات، من استعمال الوسائل بتنسيق مع القوات المسلحة الملكية، الدرك الملكي، القوات الجوية والقوات المساعدة، بحيث أن هناك الوقاية المدنية، هناك مخطط مضبوط للتدخل في الحرائق.

لكن يبقى المستوى الثالث وهو الأساس، بحيث أن تحسيس المواطنين، وتحسيس المسؤولين الجماعيين على الحفاظ على الغابات هو كذلك أمر جد مهم، وهذا ما تقوم به هذه المندوبية، أقول أن هذا المستوى الثالث هو أساسي، لأن مثلا خلال السنة الماضية سجل

381 حريق، تضررت منه 5360 هكتار من الغابات، لكن 69 في المائة من هذه المساحة أي 3680 هكتار، فكلها ثبت أنها كانت حرائق عمدا، بفعل الترامي على الملك الغابوي، مما –بطبيعة الحال– يستدعي تعبئة جهود المعنيين وجهود الجميع.

ويدخل هذا المخطط، الذي هو بطبيعة الحال خاص بالحرائق في مخطط شمولي للحماية على الغابات، بحيث أن المخطط العام الذي هو عشري، ننفذ منه الجزء الأول، وهو:

- استكمال تحديد الملك الغابوي في أفق 2014؛
- تكثيف برامج التشجير لتصل إلى 40000 هكتار، يعني غادي نتعداو ذاك الشيء اللي كيمشي، كتمشي 30.000 هكتار نوصلو ل 40000 باش يمكن يكون إسترجاع بعض الشيء؛
- تنظيم وتأهيل سلاسل الإنتاج، وخاصة منها الصالحة للأدوية والعطرية، إلى غير ذلك من وضع المنتزهات وإشراك الجماعات المحلية والسكان لحماية الغابة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد بلفيل:

شكرا السيد الوزير على المجهودات الجبارة التي تبذلونها في هذا القطاع الهام، لكن أرى من الضروري العمل على تقوية النظام المعلوماتي، وتحديث القدرات التقنية والمؤسساتية للتدبير، وتتبع الأنشطة الغابوية والإدارية.

السيد الوزير، نشكركم على المعلومات التي أعطيتونا، قلتم 250 ألف حريق سنويا، معدل ديال 3000 هكتار في السنة، وقلتم كذلك في الكلمة ديالكم هذا من غياب تحسيس ديال المواطنين، وهذا أساسي، وقلتم بأنه أكثر الحرائق هو عمدا، أنا لا أظن أنه أكثر الناس غادي يبغيو يشعلوا العافية في الغابات، ولكن أظن أنه يجب علينا التحسيس، والتفكير في التوعية وتحسيس المواطنين، وذلك عبر وسائل الإعلام، كاين التلفزة، كاين الراديو، كاين وسائل لتوعية المواطنين، لأن كنعرفو اليوم مواطنينا كيمشيو الغابة كيديروا pique-nique تيجلسوا تيخليو القرعة اللي يمكن تهرس، الشمس تضرب في هذاك القرعة مع الجاج كتشعل العافية، كذلك كنعرفو بأن المواطنين اليوم، هادي بدون سوء نية كيكون غادي في الطريق وكيكمي وكيلوح الكارو وكتشعل العافية.

إذن اللي كنطلبو منكم السيد الوزير، وأظن خصكم تفكروا فيه، هي التوعية ديال المواطنين عبر وسائل الإعلام، التلفزة الإشهار اللي يكونوا معلقين في المدن باش يوعيو هاد الناس بخطورة هذا...

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، كما نشكركم السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري على مساهمتكم معنا، ونمر إلى الأسئلة الموجهة لقطاع التجهيز والنقل، وعددها 6 أسئلة.

السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول البدائل المقترحة عن النقل السري، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أوعمو، جناح مولاي عبد العزيز، أحمد الرحموني، العربي خربوش، محمد الزعيم، محمد الرحموني، أحمد الشوفاني، لحسن أكوجكال، سيدي محمد أخطور، محمد صالح قميزة، حسن الغزوي، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

لقد وجهنا إليكم هذا السؤال منذ عدة شهور، وذلك عندما لاحظنا أن هناك أزمة حقيقية في مجال النقل القروي، خاصة أيام الأسواق الأسبوعية، وكانت السلطات حينها قد قررت القيام بحملة لمحاربة ظاهرة النقل السري، دون توفير بدائل عن هذا الصنف من النقل السائد في البوادي والقرى.

السيد الوزير، نحن لسنا مع النقل السري، لأنه نقل غير آمن للركاب، لكن هنالك حقيقة ملموسة هي أن هذا النقل يحل جزء من مشكل النقل في العالم القروي، هذه حقيقة علينا الاعتراف بها، وعندما تقرر القيام بحملة لمحاربة هذا النقل، أصبحت الأسواق الأسبوعية شبه فارغة، نظرا لصعوبة الولوج إليها، خاصة من المناطق الجبلية، وكان لذلك نتائج اقتصادية واجتماعية وخيمة، إنضافت إلى متاعب سكان العالم القروي، نحن مع تنظيم عملية النقل، وعدم

السماح للقيام بهذه العملية سوى للحاصلين على ترخيص رسمي، لكن نظام الرخص الحالي لا يسمح بهذا التنظيم.

ونعرف أنه منذ عدة سنوات ووزارة النقل تتحدث عن تحرير قطاع النقل، وتتحدث عن نقل المسافرين وليس نقل البضائع، لكن مازال نظام الامتياز هو السائد، ويستفيد منه في الغالب أشخاص أثرياء وغير مهنيين، بينما يحرم الممارسون للنقل من الرخص الرسمية، مما يدفعهم إلى ممارسة هذه المهنة بدون ترخيص، وهو ما يجعلهم عرضة لمضايقات رجال الدرك، بصفة مستمرة، مما ينعكس سلبا عليهم وعلى المواطنين.

نسائل معاليكم السيد الوزير، عن مصير مشروع تحرير قطاع نقل المسافرين؟ وعن البدائل التي تقترحونها على النقل السري، خاصة في العالم القروي؟ وتوفير وسائل نقل منظمة لحل أزمة النقل في عالم البوادي والأرياف.

وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد كريم غلاب وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم،

أشكركم السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

جوابا على هذا السؤال، أريد أن أشير أن هناك خصاص فعلا في النقل القروي، وهناك كذلك ظاهرة النقل السري متواجدة، فكيف تعاملنا مع هذه الوضعية؟

تعاملنا مع هذه الوضعية بتوسيع وتسليم أكبر عدد من الرخص الخاصة بالنقل القروي، يعني النقل المزدوج، البديل للنقل السري، البديل الذي يسمح لشخص معين أن يقوم باستغلال عربة في ظروف السلامة والأمن بالنسبة للمسافرين، وأن يسد حاجيات سكان العالم القروي من النقل، هو النقل المزدوج، فيكفي أن أعطيكم بعض الأرقام.

فمنذ سنة 1995 انطلقت هذه المسطرة للنقل المزدوج، تم تسليم 2473 رخصة، ولكن تستغل منها فقط 1434 رخصة، الطريقة باش كانت توزع تلك الرخص لم تكن في المستوى المطلوب، لم تكن موزعة بعد دراسة ميدانية عميقة لفتح الخط، تعاملنا مع هذه الوضعية بالتغيير، عوض أن نسلم هذه الرخص حسب كل حالة بدون أن يكون هناك معايير شفافة، وضعنا سنة 2003 معايير شفافة واضحة لتسليم هذه الرخص، لكل من يرغب في ذلك، يعني مرينا من واحد الدراسة حالة بحالة إلى معايير واضحة، وتعميم هذه الرخص لكل من يريد، يعني واحد النوع من التحرير أو توضيح طريقة تسليم هذه الرخص، للرفع من عدد تسليم هذه الرخص لسد حاجيات العالم القروي.

فمثلا، منذ 2002 تم تسليم 326 رخصة، مقارنة ب 2473 منذ 95، يعني في هذه الأربع سنوات، تم تسليم أكثر من نصف مما تم تسليمه منذ بداية العملية في 95، مثلا حتى في هذه السنة 2007 تم تسليم إلى غاية 10 مايو 2007، 105 رخصة، كذلك سنة 2006 تم تسليم 241 رخصة، يعني طريقة تعاملنا، وضحنا المعايير وكنعطو الرخص لمن يرغب في ذلك، ما هي هذه المعايير؟

لابد من ذكرها، أو شروط الحصول على هذه الرخص، أولا، كنعطيو الأسبقية لأصحاب النقل السري، باش ندخلوهم هم الأوائل في القطاع المنظم ويتفاداو القطاع السري أو الغير منظم، باش ما يوقع لهم أي ابتزاز أو أي ضغط، وندخلو القطاع المنظم تنعطيوهم الأسبقية، ثانيا نعطو الأسبقية للشباب العاطل ديال المنطقة باش نخلقو الشغل، ثالثا المعايير الأخرى هي أننا تنمنعو كراء هذه الرخص، لأننا ضد مفهوم (الكرايم) أي اقتصاد الريع، تيخص اللي ياخذ الرخصة يشغلها هو براسو، يجيب الحافلة ويشغلها هو براسو، ويخلق منصب شغل لنفسه ولشخص آخر، ونمنع الطريقة ديال الكراء، وأخيرا تيخص يكون الخط، خط قروي محض، باش ما تكونش واحد المنافسة مع النقل على مستوى الطرق الوطنية، هادو هما الإجراءات المتخذة في مجال النقل القروي، ووسعت مجال النقل المزدوج في العالم القروي.

فيما يخص تحرير النقل بصفة عامة، النقل الطرقي، أذكر أنه حررنا فعلا النقل الطرقي للبضائع، حذفنا مبدأ الكرايم ما بقاوش الكرايم ديال ما يسمى الرموك أو شاحنة، وتم إنشاء أكثر من 10.000 منصب شغل، وتم خلق أكثر من 7000 مقاولة في هذا المجال،

وسعنا المجال كذلك بالنسبة للنقل القروي نوع من التحرير، حيث وضحنا المبادئ والمعايير.

بالنسبة لنقل المسافرين، هيأنا دراسة وهيأنا مشروع قانون، هو الآن موجود، قابل لفتح النقاش قبل دخول مسطرة المصادقة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات الواضحة والصريحة، فيما يتعلق بما تقوم به وزارتكم في إشكالية النقل السري، وبالخصوص المرتبط بالبوادي، لكن الذي نريد أن ننبه إليه، أن وزارة النقل أو حقيبة النقل تعني إيجاد الحلول الملائمة للنقل، حسب ما هو يتناسب مع ظروف تطور البلاد، يعني لا تقوم ببناء محطات ولا موانئ ولا مطارات، تقوم بها وزارة التجهيز، ولكن مهمة وزارة النقل هو التدبير الملائم المندمج في تطور البلاد، بلادنا تطورت، على الأقل في مجال حقوق الإنسان وفي مجالات كثيرة، فهذه الإشكالية ديال النقل السري تزعجنا، ما يسمى بالنقل المزدوج، يعني نقل البضائع بجانب نقل البشر، هذا شيء مزعج أصلا لأنه يتنافى مع حقوق الإنسان، مع كرامته، ثانيا يعتبر مظهرا من مظاهر وجود مغرب مزدوج، مغرب أهل المدينة، ومغرب أهل البوادي.

ثالثا مظهر إقصاء البادية والتعامل معها بشكل غير ملائم بشكل حقير، فلذلك كنا ننتظر أن نسمع بديل للنقل في البادية عن طريق أدوات مقبولة تجعل الإنسان المغربي يعيش المساواة، لأنه النقل حق من حقوق الإنسان، أما المشي والسير فليس نقلا، فهو مشي وسير، الإنسان يجب أن ينقل في ظروف جيدة سليمة تؤمنه أغلب المخاطر، وتحذف من هامش المخاطر، الآن السرية لماذا تأتي؟ لأن هناك طلب وهناك انعدام الكافي لوسائل النقل السليمة، ثالثا ليس هناك من ينتبه إلى أن سكان البوادي لهم الحق في التنقل السليم، النقي، كغيرهم من الساكنة، ما هو النقل المزدوج؟ بمعنى أنه الخصاص هو الفاصل في هذا الميدان، والجواب على الحاجيات هو المطلوب بشكل يترقى يوما عن يوم، منذ زمن ونحن نسمع النقل المزدوج، هذا النقل المزدوج يجب أن نمسحه من قاموسنا المغربي.

فلذلك نظن، السيد الوزير، أن البدائل لا يمكن أن تكون عن طريق الرخص، لأن الرخص بدا فشلها، ثم لابد من التفكير في وسائل جديدة، تنمية العمل التعاوني بين الجماعات القروية، أنتم تقومون بمجهود جبار ومشروع وطني للعالم القروي في مجال الطرق، شيء كبير جدا، ومن هنا واحد 3 أو 4 سنوات في 2010 سننهي الشوط الأول، ستتمتع بوادينا بعدد من العوامل التي ترفع عنها العزلة، ولكن ماذا سنفعل بهذه الطرق إذا لم تتم إمكانيات النقل السليم الصحي الملائم لأصحاب البوادي، هنا نظن بأنه على الدولة وعلى الحكومة أن تفكر في أدوات لدعم الجماعات المحلية لتتعاقد في إطار نقابات وجمعيات جماعات محلية لتأمين النقل، وشراء الناقلات الملائمة، وثالثا دعم الدولة لهذا القطاع حتى ينطلق، أما التخلي عنه والحديث عن الرخص تحت غطاء خلق مناصب شغل.

أنا أظن بأنه مقاولة في الجماعة المحلية من شانها أن تتحكم في الأمور وتخلق أكبر عدد من مناصب الشغل الشابة، وستؤمن الظروف الملائمة، فلذلك نقدر هذه الصراحة التي أجبتمونا بها، والمجهودات، ووجودكم في قلب المعركة، وتفكيركم المستمر في إيجاد طبعا، لا يمكن أن نجد الحلول في شكل سريع وآني، وانتم ألآن وضعتم اليد على المشكل بشكل عميق، وبدون شك أن المجهودات الجبارة التي قمتم بها في تحرير نقل البضائع، وما قمتم به من خلال إضافات عن طريق إيجاد مدونة السير، عن طريق الحوار الذي مازال سائرين، ستلتفتون بدون شك إلى معالجة هذه الإشكالية ديال النقل السري، لحذف هذه الكلمة من قاموسنا ديال النقل المزدوج. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس، أريد أن آتي ببعض الملاحظات بعد هذا التعقيب.

أولا أشاطر رأي السيد المستشار، في أن الحكومة ووزارة النقل عليها أن تبحث على حلول تتلاءم مع الواقع الوطني والمغربي، فنبحث دائما على حل يتلاءم مع الوضعية الحقيقية للمواطنين والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تتلاءم مع ظروف العمل والعيش للمواطنين، فمثلا

بالنسبة للنقل القروي، من ضمن حاجيات وخصوصيات هذا النقل، بحال جا في السؤال الأول، أنه يتعلق الأمر بالنقل ما بين دواوير، ما بين جماعات محلية، ما بين قيادات وأسواق، فبالتالي من هنا انبثق الخصاص، أن يتم دمج نقل الأشخاص والبضائع التي تنقل في إطار هذه العمليات، هادو مواطنين كيمشيو من الديور ديالهم وللأسواق، تينقلوا أنفسهم وتيتجرو، وتينقلوا بضائعهم ومنتوجاتهم الفلاحية، ويقومون بشراء منتجات أخرى، وهذا هو الشكل باش كيتمشاو الأسواق في العالم القروي.

فبالتالي للبحث على الملاءمة جاء النقل المزدوج لن يكون هناك أي نوع من الاحتقار، من إهانة، يعني استجابة لطريقة عمل شريفة للفلاح وللمواطن في العالم القروي، ميمكنش نقولو على التجربة ديال النقل المزدوج أنها فاشلة، منذ 2002 تم تسليم 1326 رخصة، هاد 1326 رخصة تعني أن هناك بعض الأشخاص شراو حافلات ويقومون في العالم القروي، بين دواوير، بين قيادات بربط المواصلات، كل ما يمكن قوله أن الخصاص كبير جدا، وأنها لابد من التخطيط والإسراع بهذه العملية لإعطاء الرخص للعالم القروي، وأقول مرة أخرى فقط من يناير إلى مايو 2007 تم فتح 105 خط في العالم القروي.

ثانيا لابد من الإشارة أن تعامل الحكومة مع العالم القروي تعامل يحاول ما أمكن أن يرفع وثيرة النمو الاقتصادي والاجتماعي في هذه المنطقة، يجب التذكير بأننا رفعنا وثيرة إنجازات الطرق القروية، انطلقنا في برنامج وطني ثاني للطرق القروية منذ نهاية 2005، هاد البرنامج سيجعل أننا سنفتح ما يناهز 15000 كيلومتر من الطرق القروية، لفك العزلة على 3 مليون مواطن أي 300000 مواطن غادي تجيه الطريق كل سنة، والحمد لله منذ نهاية 2005 انطلقنا بوثيرة مرتفعة، في نهاية 2007 غادي تكون 5000 كيلومتر، يعني ثلث البرنامج أو أنجزت أو فتحت فيها الأوراش أو تم إسناد الصفقات للمقاولات، كل هذه الأمور هي عناصر ديال سياسات حكومة صاحب الجلالة اتجاه رعاياه في العالم القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موجه أيضا للسيد وزير التجهيز والنقل حول برنامج إنجاز الطرق السيارة في أفق 2010 للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد العقاوي، محمد اطريبش، أحمد الديبوني، أحمد الشرقاوي، عبد القادر لبريكي، محمد أبو الخدادي، محمد عبده عز الدين، العربي الهرامي، محمد البطاح، ميلود ناصر، عبد السلام الودي، عبد السلام أحدوش، الميلودي عفوت، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد العقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

كما هو معلوم، تعتبر الطرق شريان الاقتصاد الوطني، وخاصة الطريق السيار، وقد كانت وثيرة إنجاز هذه الطرق بطيئة جدا، ولكن في الأواني الأخيرة قررت الحكومة الرفع من وثيرة الإنتاج بالربط بين مختلف جهات بلادنا لفك العزلة عن الاقتصاد الوطني وتيسير حركة السير والجولان.

ومن هذا المنطلق، نود السيد الوزير أن نسائلكم عن مآل برنامج إنجاز الطرق السيارة في أفق 2010.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

فجوابا على هذا السؤال، لابد من التذكير على أن طريقة بناء الطرق السيارة مبني على مخطط، مخطط مديري للطرق السيارة، صحيح أنه منذ بداية هذا البرنامج في نهاية التسعينات كانت وثيرة الإنجازات تصل إلى غاية سنة 2002 إلى تقريبا 40 كيلومتر سنويا ديال الانجازات، وهي الإنجازات التي كذلك أنجزت في الخمس سنوات قبل سنة 2002 إلا أنها منذ 2002 انطلقنا في خطة لإسراع وثيرة

الإنجازات في مجال الطرق السيارة عبر ثلاث عقد، عقد برنامج الذي كان يشمل بعض الطرقات بحال الطريق السيار لطنجة، الطريق السيار للجديدة، الطريق السيار لمراكش، والطرق السيارة التي تؤدي إلى طنجة المتوسط، والطريق السيار تطوان الفنيدق، كانت هذه الخمس الطرق السيارة دخلناها في عقد برنامج بلغ مبلغه 11 مليار و500 مليون درهم، ثم كانت هناك شراكة ثانية ما بين صندوق الحسن الثاني وميزانية الدولة من أجل بناء الطريق السيار ما بين مراكش وأكادير، ثم شراكة أخيرة من أجل بناء الطريق السيار بين فاس ووجدة.

حتى الآن لابد من الإشارة إلى أن منذ 2002 إلى غاية نهاية هذه السنة، يعني دجنبر 2007، ستكون حصيلة إنجاز الطرق السيارة خلال هذه الفترة، فتح وبناء وإنهاء ما يناهز 385 كيلومتر من الطرق السيارة، بما فيها الطريق السيار بمدار الدار البيضاء، على طول 33 كيلومتر الذي تم فتحه سنة 2003، مقطع الدار البيضاء حد السوالم على طول 16كلم، كذلك مقطع حد السوالم أيت اشتوكة 35 كيلومتر تم فتحه سنة 2005، مقطع أصيلا طنجة 30 كيلومتر، الطريق السيار مدار سطات 17 كيلومتر، مقطع اثنين اشتوكة الجديدة 28 كيلومتر سنة 2006 مع نهاية الطريق السيار ديال الجديدة، مقطع سطات مراكش الذي تم فتحه في 16 أبريل من هذه السنة، إضافة إلى ذلك 54 كيلومتر التي ستنتهي مع نهاية هذه السنة لإيصال الطريق السيار إلى ميناء طنجة المتوسطي، وكذلك الطريق السيار تطوان الفنيدق على طول 28 كيلومتر الذي ستنتهي به الأشغال كذلك في نهاية هذه السنة.

فكل هذه الطرق هي التي تساوي 385 كيلومتر، هي التي أنجزت خلال هذه الفترة ديال 5 سنوات، فيما أن الطريق السيار مراكش أكادير، وديال فاس وجدة، أعطيت لها الانطلاقة من طرف صاحب الجلالة، الأولى في 3 يناير 2006 والثانية في 16 يناير 2007 وستستمر هذه الأشغال، حيث تم إنهاء التركيبة المالية، ثم إعطاء العديد من الصفقات للمقاولات، وستنتهي أشغال الطريق السيار بأكادير إن شاء الله في نهاية 2009 والطريق السيار لوجدة إن شاء الله في نهاية 2010.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد العقاوي:

نشكركم السيد الوزير على جوابكم القيم، ولكن لابد من تسجيل العديد من الملاحظات.

أولا سؤالنا طرحناه سنة 2004، برنامج الطرق السيارة يسير بوثيرة متوسطة، والمطلوب هو الرفع من وثيرة الإنجاز، السيد الوزير، نتساءل أين وصل مشروع الطريق السيار الرابط بين الدار البيضاء وبني ملال؟ كما أعلمكم السيد الوزير أن الطرق السيارة الحالية تتطلب عناية كبيرة، وصيانة متواصلة، خصوصا على الجنبات.

السيد الوزير، نستغل فرصة تواجدكم معنا لنعرض عليكم بعض المشاكل التي تعاني منها طرقات تادلة أزيلال بصفة عامة، وبني ملال بصفة خاصة، وبعض الطرقات الإقليمية بدائرة بني موسى، مثلا الطريق الإقليمية رقم 32-24 التي تربط سوق السبت اولاد الما عبر جماعة سيدي حماد، الطريق الإقليمية رقم 32-26 والطريق رقم 309 الرابطة بين سوق السبت ومدينة الفقيه بنصالح.

السيد الوزير المحترم، هذه الطرقات تعرف حالة مزرية ومتضررة، وفي مقابل ذلك تعرف هذه الطرقات حركة دؤوبة وواسعة، وتعرف ازدحام كبير، كما أن هذه الطرقات التي توجد بمنطقة بني موسى التي يبلغ عدد سكانها 116.612 نسمة، وهي تعرف رواجا فلاحيا كبيرا، وفي هذا الوقت، شهر 7 وشهر 8 بعدما كيجيو المهاجرين من إسبانيا وإيطاليا، وكتعرفوا السيد الوزير، أكبر عدد مهاجرين اللي كاين على برا ينتمون لتلك المنطقة ديال بني ملال، نهار كيجيو دوك الناس كيخلق المشاكل في تلك الطرقات، وربما تقع عدة حوادث كلها بسبب الطريق، الطريق هادي مدة 30 سنة واحد 12 كيلومتر الرابطة بين بني ملال ودائرة بني موسى، هداك الدائرة فيها عدد من الجماعات، ومنين كيجيو هاد الناس اليوم كيوقع عدة مشاكل، المشكل لأن هادي 30 عام كان كل دوار يمكن فيه 2 طوموبيلات أو 4 أما اليوم أصبح هادوك الدواوير كلهم تقريبا، العيانة عندها واحد 4 أو 5 طوموبيلات، اليوم الفضل كيرجع لدوك الناس اللي مشاو لبرا وجابوا هاد الشي ديالهم، ولكن المشكل اللي كاين هو الطرقات السيد الوزير، هاديك الطريق من 2004 ونحن نعاني منها.

نلتمس منكم، السيد الوزير، التدخل العاجل لإصلاح هذه الطرقات المهمة، وذلك في أقرب وقت ممكن السيد الوزير.

وشكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، هناك رد على التعقيب؟ تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

بغيت غير، على كل حال نشوف، السؤال الطرق السيارة اللي نوع من الطرق واللي عندها صبغة وطنية، إلى طرق يعني قروية وإقليمية في دائرة ما، يعني تيصعاب أنه في بضعة دقائق نتوجه إلى السادة المستشارين في قضايا وطنية، وفي نفس الوقت في دائرة ما.

كنأكد على السيد المستشار، على أن مكتبي مفتوح، وأنه إذا كنتم تعانوا من إحدى الطرقات منذ 2004 أحسن طريقة لمعالجة والدفاع على مصالح المواطنين اللي تتنوبوا عليهم أنكم تتصلوا بنا باش نشوفو هذه العملية لهذا العمل، أما فيما يخص، وكل هذه الطرقات تدخل في برامجنا للصيانة العادية.

أما فيما يخص الطرق السيارة، وأرجع إلى السؤال، حيث أن إذا برمج اليوم، هذا راجع إلى البرلمان الذي يؤكد ويبرمج العمليات والأسئلة.

ثانيا وثيرة الإنجازات اللي هي وثيرة مرتفعة جدا، حيث أنه كانت 40 كيلومتر في السنة، والآن برنامج 2006-2010 وثيرة الإنجازات هي 160 كيلومتر في السنة، إذن رفعنا 4 مرات، 4 أضعاف وثيرة إنجاز الطرق السيارة، وندرس الآن الطريق السيار ديال بني ملال في إطار المخطط المقبل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث الموجه كذلك إلى وزير التجهيز والنقل حول وضعية ميناء الناظور، للمستشارين المحترمين السادة: لحبيب لعلج، خيري بلخير، عبد القادر سلامة، عبد السلام الهمس، عبد السلام أمغار، محمد بوداس، تفضل السيد الرئيس لبسط السؤال.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الإخوة المستشارين،

كما تعرفون، السيد الوزير، يعرف قطاع التجهيزات، وتجهيزات الموانئ أهمية قصوى فيما يخص تنمية المناطق وجهات المملكة، ونحن نعترف لكم بالمجهودات التي تبذلها وزارتكم في هذا القطاع، إلا أن ميناء الناظور الذي أصبح من الموانئ المهمة في المغرب، لكونه بوابة من بوابات المغرب، خاصة على حوض البحر الأبيض المتوسط، لم يرق إلى المستوى الذي يجمع جميع المواصفات المتعارف عليها على مستوى تطوير وتحديث هذه المنشأة.

السيد الوزير إلى تفضلتو وأنتم على عتبة نهاية السنة التشريعية الخامسة، باش تقولوا لنا المنجزات في هذا المجال، وخاصة ما يخص ميناء الناظور.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

صحيح أن الموانئ تلعب دورا كبيرا في النهوض بالاقتصاد، وفي دعم المبادلات، خصوصا أن المغرب انخرط في سياسة الانفتاح وإبرام اتفاقيات التبادل الحر، فكلما تمكنا من رفع أداء الموانئ، كلما تمكنا من الدفاع عن قدرة تنافسية المنتجات المغربية في الأسواق، وخصوصا في السوق الأوروبية.

إلى جينا نتكلمو على ميناء الناظور، هو أهم ميناء بالجهة الشرقية، نظرا للدور المتميز الذي يلعبه هذا الميناء، وخصوصا الصادرات المتعلقة بالثروات الطبيعية للجهة، المعادن، الحوامض، إلى غير ذلك، حيث يبلغ رواج هذا الميناء 2.5 مليون طن سنويا، يتوفر هذا الميناء على منشآت مهمة، حيث تصل طاقته إلى 3.6 مليون طن، من هذا المنطلق كنشوفو أن لا داعي للتوسيع في الوقت الراهن هدا الميناء، حيث لا يوجد أي اكتظاظ.

كل المنتجات التي عليها أن تمر من هذا الميناء لها الطاقة الاستيعابية الكافية، بحيث أن 3.6 مليون ديال الطاقة تتعدى 2.5 مليون طن سنويا ديال الرواج، هاد الميناء عندو 3 كيلومتر من الأرصفة، عمقها يصل 13 متر، عندو محطة مختصة لشحن الحبوب، ومركزين لاستقبال رواج المحروقات، 140 هكتار من الأراضي، عندو منطقة صناعية، أضفنا لها 25 هكتار من هذه المنطقة لإدماجها إلى المنطقة الحرة.

كما يعتبر هذا الميناء ثاني نقطة عبور للمغاربة القاطنين بالخارج، حيث يتوفر على محطة بحرية ذات مستوى عالي، تحترم الشروط والمعايير الدولية، كيمكن هذا الميناء من استقبال ما يناهز 900.000 مسافر سنويا، كذلك يستقبل هذا الميناء سنويا قرابة 1640 باخرة، منها 1210 للمسافرين و430 لنقل البضائع.

كذلك الإنتاجية الموجودة في هذا الميناء مرتفعة، يساهم كذلك في الصيد البحري الساحلي، حيث يعالج سنويا 8000 طن، بقيمة تصل إلى 45 مليون درهم، تم تجهيز الميناء كذلك حتى يصبح يتلاءم ومقتضيات المدونة الجديدة لأمن السفن وللموانئ، حيث تم تسييج الميناء وإدخال تكنولوجيات حديثة في المراقبة عبر الكاميرات، والمراقبة بآليات التفحيص عبر الإشعاعات السينية.

كذلك في برنامج 2007-2009 هناك برنامج للرفع من المعدات وصيانة هذا الميناء 180 مليون درهم مخصصة لسنة 2007-2009، تتجلى في اقتناء رافعات ذات قدرة كبيرة 63 مليون درهم، ربط بهو المحطة البحرية بجسر ثابت 1.5 مليون درهم، جرف واقتلاع الأحجار من مراكز الرسو رقم 4 ومركز نقل المسافرين ب2 مليون درهم، وإعادة هيكلة محطة التجارة رقم 2 وتثبيت الأراضي المسطحة ب6 مليون درهم.

تلكم هي البرامج المخصصة لهذا الميناء في الفترة 2007-2009، كل هذا يدل على أن هناك مواكبة مستمرة معقولة عقلانية لرصد الإمكانات الضرورية لرفع أداء هذا الميناء، وجعل هذا الميناء يكون دائما الرافعة التي ننتظر أن يكون في المنطقة الشرقية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، إذن السؤال الرابع موجه إلى السيد... عندك تعقيب؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

اللي بغينا نقولو هو أنه فعلا الاستثمار لا ينتظر أنه، مثلا برمجة ديال الرافعة أو حاوية بين 2007 و2009 ومادام أنه هذه البرامج، ومادام أن هناك سياسة لخوصصة الموانئ، أقول يفتح المجال للخواص لتشتغل هذه الموانئ أكثر، لأنه موقع ميناء الناظور هو موقع جيو سياسي وجغرافي مهم جدا، لأنه متنساوش بأنه أن المنطقة الحدودية الشرقية مغلوقة، والسبيل الوحيد لفتح المغرب العربي في وجه المنطقة الشرقية هو ميناء الناظور.

ثانيا كاينة العولمة، كاينة منافسة شديدة، فلهذا إلى حوامض المنطقة والمنتجات الفلاحية للمنطقة الشرقية، خصها تمشي حتى لطنجة أو الدارالبيضاء باش تصدر للخارج، الفاعلية ديال المنافسة ما كتبقاش.

فلهذا أتمنى أن تراعو هاذ الشي، السيد الوزير، وخاصة أن هناك مجهودات بذلتموها فيما يخص طريق السكة الحديدية بين تاوريرت الناظور، فإلى درنا هاد الطريق ديال السكة الحديدية بين الناظور وتاوريرت، أظن أن نقل السلع هو أهم منتوج للسكك الحديدية، ولكن باش يكون المنتوج خاص الميناء يشتغل أكثر.

فلهاذ الروافد كلها كنتمناو، حنايا متيقنين أنه عندكم سياسة في هذا المجال، وأنكم تجتهدون في هذا المجال، أنه باش هاد الميناء يلعب دور أكبر وأكثر لانتعاش هذه المنطقة، وخاصة هي تعرف في الآونة الأخيرة انتعاش كبير، تحظى بزيارة سيدنا الله ينصرو، وأنتم البارح كنتم فيما يخص توسيع مطار وجدة أنكاد، هاد الشي كله يدخل في إطار تنمية هذه المنطقة التي تستحق الكثير والكثير.

السيد الوزير، متفوتنيش هذه المناسبة، وكنت واضع في السؤال اللي وجهتو لكم، هو تثنية الطريق المزدوج بين وجدة والناظور اللي يهم مباشرة الميناء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

صحيح أن كما قلنا أن الموانئ تلعب دور كبير بالنسبة لميناء الناظور، وبالنسبة لباقي الموانئ، أذكر أنه قمنا بإصلاح مهم في

الموانئ، لأن السيد المستشار المحترم تكلم على إدخال القطاع الخاص في الموانئ، فهذا ما هو كان من ضمن الأهداف للإصلاح الموانئ وتحرير الموانئ لإدخال المنافسة داخل الموانئ وإدخال الاستثمار الخاص داخل الموانئ، وهذا ما قمنا به في قانون 15.02 والآن الوكالة الوطنية للموانئ يمكن لها عبر طلبات العروض أن تقوم بإبرام اتفاقيات للتدبير المفوض للأرصفة في جميع الموانئ، بما فيها ميناء الناظور، أذكر أن في ميناء الدار البيضاء مثلا، هناك الأرصفة الآن يتم استغلالها، هي في طور التحضير، ولكن يتم استغلالها عن طريق القطاع الخاص، بحيث أنه شركة (صومايور) التي كانت تنتمي للكوماناف تم خوصصتها.

كذلك لابد من الإشارة على أن السكة الحديدية هي من ضمن الإجراءات الكبيرة التي قامت بها هذه الحكومة، ما بين تاوريرت الناظور، لجعل الناظور يعني أصبح قطب متكامل لوجيستيكي، بميناء كبير، بسكة حديدية، بطرق متميزة، بمناطق صناعية لاستقطاب العديد من الأموال، لا الداخلية ولا الخارجية، وخلق فرص الشغل، ودعم إمكانيات الصادرات، والرفع من المنافسة وتنافسية المنتوجات المغربية.

فيما يخص، يعني الإشارة أن السكة الحديدية هي دعم للميناء، والميناء دعم للسكة الحديدية، كنذكر بأن هاد السكة الحديدية ستنتهي بها الأشغال إن شاء الله منتصف السنة المقبلة لنقل البضائع والسلع.

أخيرا الطريق المزدوجة أو ازدواجية الطريق بين وجدة والناظور، أؤكد أنه تم انجاز مقاطع من هذا الطريق، على طول 50 كيلومتر بكلفة 150 مليون درهم ما بين وجدة وأحفير من جهة، وكذلك بين الناظور وسلوان مطار العلوي من جهة أخرى، وكيبقى الآن 97 كيلومتر التي يجب أن تقوم بتثنيتها في إطار شراكة مع الجهة وفعاليات أخرى، فالآن نحن بصدد دراسة هذه التركيبة المالية لاستكمال هاذ الطريق الوطنية وهذه التثنية للطريق بين الناظور ووجدة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول إحداث إذاعة خاصة بالسلامة الطرقية للمستشارين المحترمين السادة: ناجي فخاري، حميد بلفيل، عبد العزيز عزابي، محمد تيتنى العلوي، مصطفى ميارة، إسماعيل قيوح، فليتفضل أحد السادة المستشارين لطرح السؤال.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

أختي إخواني المستشارين،

السادة الوزراء،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

تعلمون أن النقل عبر الطرق يشكل النمط الرئيسي بالنسبة للنقل الداخلي، كما أن الوزارة واصلت عملها الهادف إلى تحسين خدمات النقل الطرقي، وذلك من خلال دعم مصالحها المركزية والخارجية بتجهيزات معلوماتية، كما نسجل بكل ارتياح الإصلاحات التي اتخذت بهدف تشجيع المقاولات المغربية للنقل.

كما أن الوزارة تبذل قصارى جهدها لإقرار السلامة الطرقية للحد من آفة حوادث السير بشتى الوسائل، وكانت آخرها مشروع مدونة السير التي لازالت قيد الدرس، وللحد من هذه الآفة قامت اللجنة الوطنية بإنجاز مجموعة من العمليات بهدف تحسين السلامة الطرقية، والتي تتمثل في تنظيم حملات لتحسيس وتوعية مستعملي الطريق.

ففي هذا الإطار المتمثل في هدف السلامة الطرقية، وفي إطار ترسيخ وتوسيع القوة الإقتراحية نتساءل السيد الوزير، هل تم التفكير في المزيد من التوعية والتواصل في إحداث إذاعة خاصة بالسلامة الطرقية، وخاصة على سلامة المسافرين على الطريق السيار عبر الوطن المغربي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل:

بالنسبة لسياسة الحكومة في مجال محاربة معضلة حوادث السير، هناك شقين:

الشق الأول، هو الشق العملي التنفيذي الذي مرتبط بإعادة النظر في القوانين، إعادة النظر في المراسيم، رفع مستوى المراقبة إلى غير ذلك.

الشق الثاني هو الشق المتعلق بالتحسيس والتوعية، وجعل بطريقة حبية مستعمل الطريق يراجع سلوكاته على الطريق، ويبتعد من أي تهور، فهذا الشق الثاني، اللي هو التواصل و التحسيس، يعني محور مهم جدا في سياسة محاربة حوادث السير، وسياسة السلامة الطرقية، فيمكن أن أقول على أن الإستراتيجية التي نتبعها في هذا المجال هي إستراتيجية تتميز بتنوع المنتوجات التحسيسية، والتواصلية في هذا المجال، حيث نستعمل العديد من الوسائل، منها وسائل الإذاعة لأن لها إقبال كبير من طرف المواطنين ومستعملي الطريق على الخصوص، ولكن كذلك التلفزيون، وكذلك اللوحات في المدن، ولكن كذلك طرق أخرى تخرج على المسالك الاعتيادية، كمثلا التحسيس المباشر في المدارس، وكذلك التحسيس المباشر في العالم القروي بالقافلة التي تمر عبر الأسواق، بتحسيس عبر شبان داخل المدن كعملية أصدقاء المرور إلى غير ذلك، يعني نبحث في أنجح الأسلوب والطرق لتحسيس مستعمل الطريق حتى يغير سلوكه.

فيما يتعلق بالإذاعة، لابد من التذكير على أننا نقوم باستغلال مختلف القنوات الإذاعية في هذا الميدان، خاصة بعد تعدد هذه الأخيرة، وتحرير القطاع السمعي البصري ببلادنا، وذلك إما بواسطة إنتاج وبث برامج إذاعية متخصصة، أو كذلك وصلات إذاعية تهم يعني مختلف مجالات الوقاية والسلامة الطرقية.

أما فيما يخص فتح أو إذاعة خاصة بالتحسيس، هذا مشروع في طور الدراسة مع مختلف الفاعلين في مجال السلامة الطرقية، ونبحث الآن عن أنجح السبل لنفتح هذه الإذاعة بشراكة وطيدة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد ناجي الفخاري:

نشكر السيد الوزير على ما جاء به في تفسيره، بطبيعة الحال هناك عدة مجهودات يقوم بها السيد الوزير عبر قناة التلفزيون، وعبر المدارس، كما قال السيد الوزير، ولكن موازاة مع هذا هناك بعض الحوادث تقع على الطريق السيار، يقع بعض الحوادث، وتكون هناك عدم تواصل بين هذه الإذاعة، الهدف من طرح هذه الإذاعة في الطريق السيار هو أنه عندما يكون هناك طارئ يعلم عبر خط أخضر هاتفي يعلم الإذاعة، والإذاعة تقوم بالاتصال عبر الموجة ديالها اللي كتكون عبر الطريق السيار، اللي كتكون السائق في السيارة ديالو كيسمع الخبر قبل ما يقع في اصطدام مع شي سيارة في حالة عطب، ربما تكون حادثة سير في الطريق، ربما وربما.

وموازاة مع هذا هناك الحوادث التي تقع يجب التواصل مع هذه الإذاعة، ومع الدرك الملكي، الوقاية الملكية، كذلك مع سيارة الجر، لأن سيارة الجر تقوم بمجهود إيجابي في الطرق السيار، لأنه تبعد الخطر على الطريق، وكذلك هناك العلامات الإلكترونية اللي تنشوفوها دابا في دول أوربا لأنه هاد العلامات تتقوم بالوقاية قبل الحدث، كذلك هناك بعض المشاكل تقع في الموسم الصيفي لأنه تكون هناك السياحة والتنقلات كثيرة، لذا يجب الأخذ بعين الاعتبار بهذه الإذاعة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير النقل والتجهيز:

فقط للقول أنا أتقاسم الرأي مع السيد المستشار، صحيح أنه قناة خاصة بالسلامة الطرقية، واستغلال النقل عبر الطرق خصوصا على مجال الطرق السيارة ممكن أن يلعب دور في تحسين الخدمات، فكما قلت هناك مشروع هو في طور الدراسة، لنبحث في أن يكون هذا المشروع إن شاء الله سير المفعول عندما سننتهي من هذه الدراسة، وكذلك سننتهي من البحث على الفرقاء الجمعويين والفرقاء المهنيين للمشاركة معنا في هذا المشروع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس الموجه كذلك للسيد وزير النقل والتجهيز حول توسيع وإصلاح الطرق الوطنية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد كوسكوس، عبد الحميد البوجادي، حميد كوسكوس، عبد القادر قوضاض، حسن قيشوحي، محمد فضيلي، احمد الجوهري، عبد العزيز الشرايبي، أحمد السنيتي، ادريس مرون، مصطفى الرداد، لحسن أمزوغ،

الهاشمي السموني، إبراهيم أبو زيد، وعياد الطيبي، فليتفضل أحمد المستشارين لطرح السؤال.

المستشار السيد محمد كوسكوس:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين المحترمين،

أولا وضعنا هذا السؤال على السيد الوزير نظرا للأهمية ديال استعمال الطرق ما بين فاس و9 ديال الأقاليم غير قلنا فاس- وجدة، لأنه ما بين فاس كاين تازة، كاين الحسيمة، كاين الناظور، كاين تاوريرت، كاين بركان، كاين وجدة، فيكيك كاين بوعرفة، كاين جرادة، هاد الأقاليم كلهم ممر واحد اللي عندهم ما بين فاس ووجدة، واللي تتكلموا عليه، السيد الوزير، أنه فعلا كاين مشروع ديال الطريق السيار إن شاء الله، ولكن الآن سمعنا العرض ديالكم قلتم على أنه إن شاء الله 2010، ولكن السيد الوزير كاينة واحد النقطة سوداء اللي ما قبلاش تعاين، وهو من واد سبو إلى راس تيبودة.

السيد الوزير، 15 كلم مثلا حليتو واحد المشكل، تحل سابقا في واد بهت، هاد الطريقة ديال الطرق الثلاثية، تيوقع واحد التوسيع باش اللي تيكون طالع في هذيك العقبة يتجاوز الشاحنات، مع الآن هاد 15 كلم فيها زوج مراقبات ديال السرعة وديال الدوبلاج.

السيد الوزير الله يخليكم أنا تنعرف تتهتموا بالأسئلة ديال السادة المستشارين، تنعرفكم تهتموا بها بكل صراحة، الآن تنطلبو منكم واحد اللجينة تعين من طرفكم يديروا واحد المعاينة على هاد النقطة هادي بالذات، ما بين واد سبو ورأس تيبودة.

السيد الوزير، تتعرفوا على أنه أكثر من 95 في المائة ديال مستعملي الطرق ما عندهمش السيارات المكيفة، وكاين الناس كما المهاجرين تيجيبوا أولادهم، وكما قلت لكم الشاحنات تيكون الوزن ديالهم ثقيل ما تيقدروش يتمشاو أكثر من 5 كيلومتر، 6 كيلومتر في الساعة، كيفاش بغيتي، وكما قلت لك، ذيك 15 كلم من واد سبو إلى راس تيبودة، فيها زوج محطات ديال المراقبة ديال الدرك. ولهذا السيد الوزير الله يجازيكم بخير أنا تنعرفكم على أنه كتعتنيو بهاذ النقط، اللي الآن صبحت مستحيل باش سكان هاد الأقاليم ينتظروا حتى توجد لنا الطريق السيار.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

أريد أن أغتنم فرصة الجواب على هذا السؤال، للإشارة أن ولله الحمد لا علاقة ما بين برنامج الطريق السيار، وبرامج توسيع الطرق وبرامج صيانة الطرق، وبرامج إعادة تكسية الطرق، هادو زوج ديال البرامج المهمة، عندها كل وحدة الإمكانيات المالية ديالها، عندهما الوسائل المادية والبشرية، شركة الطرق السيارة مع بعض مصالح الوزارة تشرف على الطرق السيارة، مديرية الطرق والسير على الطرق التابعة لهذه الوزارة بميزانيتها، تشرف على كل ما هو صيانة الطرق، توسيع الطرق، إدخال محور ثالث في بعض الأماكن كما قمنا بذلك في واد بهت منذ زمان، أو قمنا بذلك في منطقة خريبكة في منطقة بوكركوح، نقوم بذلك بالطريق الوطنية ما بين مراكش واكادير قرب أمسكرود، إذن لا علاقة ما بين هذين البرنامجين.

فيما يخص الصيانة الطرقية، وهو موضوع السؤال، وعلى الخصوص الطريق الوطنية رقم 6 بغيت نشير إلى أن انطلقنا منذ بضعة شهور إلى الرفع من وثيرة الإنجازات كذلك في الصيانة الطرقية، رفعنا حتى الآن في وثيرة الإنجازات في الطرق السيارة، رفعنا كذلك في وثيرة الانجازات في الطرق القروية، ولكن حتى الآن كاينة في نفس الوثيرة في الصيانة الطرقية، في حين أن الصيانة الطرقية تحتاج إلى ميزانية وإلى إمكانيات، فقررنا كذلك الرفع من وثيرة الإنجازات في مجال الصيانة الطرقية، ورصدنا 200 مليون درهم سنوية إضافية لانطلاق برنامج جديد في مجال الطرق الوطنية، يعني خصصنا هذا البرنامج نسبيا إلى الطرق الوطنية بما فيها الطريق الوطنية رقم 6 التي ذكرها السيد المستشار المحترم.

فيما يخص هذا المقطع بالذات ديال 15 كلم غادي نبعثو لجينة نزولا عند رغبة السيد المستشار المحترم، باش ندرسو مدى ملاءمة مميزات هذه الطريق بحركة المرور التي توجد فيها، وكنذكر على أن

الطريق الوطنية حاليا ما بين فاس وتازة ووجدة، يعني نسبيا هي في حالة لا بأس بها، قارعة ما بين 6 متر و7 متر لا يوجد فيها أي أدنى مستوى من الأضرار، وتتلاءم مع مستوى حركة السير اللي هي متواجدة، إذن ولكن بالنسبة لهذا المقطع بالذات غادي نبحثو إن شاء الله فيها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد كوسكوس:

شكرا السيد الوزير على الأجوبة ديالكم اللي هي أجوبة مهمة، ما تنتكلم أنه هاد القضية ديال الصيانة أو التقوية سنويا، تنعرفو هاد المسائل عادية، كل إقليم تيدير واحد 15 كلم ديال التقوية في العام، أنا السيد الوزير، تنركز على هاد النقطة فقط، هاد النقطة سوداء ومستعجلة، أنا قلت لكم، اللي تنطلب منكم هو تبعثوا واحد اللجينة في هذه الظروف الآن، غادي نقول لكم واحد الصورة واقعية هذا هو السيد الوزير السؤال.

أما التقوية احنا واعيين بأن كل إقليم تيدير واحد الجزء سنويا، هذا الله يخليكم السيد الوزير، بغيتك غير تفرق ما بين هاد النقطة والتقوية العادية اللي تنعرفوها، يعني كاين ايجابيات فيها، ولكن الله يجازيكم بخير، نظرا للعمال بالخارج اللي كيمروا على هذه النقطة، بغيت أنتم تاخذوها بالجدية وتعالجوا المشكل السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

بغيت غير نؤكد للسيد المستشار على أن هاذ العملية بالذات، وهذا الطلب بالذات، يعني غيتم العلاج ديالو داخل البرنامج ديال التقوية، بحيث أنه في هذه العمليات نقوم بتقوية بنفس القارعة، أو نقوم بتكسية القارعة أو نقوم بالتوسيع، وهذا هو الطلب ديال السيد المستشار، إذن غادي ندرسو هذه العملية.

ولكن بغيت نغتنم هذه الفرصة باش نذكر بأنه ماشي كل إقليم تيقوم بواحد 10 أو 15 كلم كل سنة، بل هذاك مجهود كبير جدا ديال الصيانة الطرقية اللي رفعنا فيه الآن الوثيرة ديال الإنجاز، ورفعنا فيه الميزانية، بحيث أننا تنخصصو مليار و300 مليون ديال الدرهم كل سنة للصيانة الطرقية، 130 مليار ديال السنتيم في إعادة توسيع القارعة، أو إعادة بناء القارعة، أو تكسية القارعة، 1200 كلم في مجال التقوية والتكسية، و600 كلم في مجال التوسيع، 1800 كلم كل سنة ديال التوسيع وديال الصيانة الطرقية، وغادي ندرسو هاد المقطع بالذات في إطار هذا البرنامج.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السادس والأخير الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل حول مسالك ومخارج الطريق السيار الرابط بين فاس ووجدة، للمستشارين المحترمين السادة: محمد كوسكوس، عبد الحميد البوجادي، عبد الحميد كوسكوس، عبد القادر قوضاض، حسن قيشوحي، محمد فضيلي، أحمد جوهري، عبد العزيز الشرايبي، إدريس مرون، عياد الطيبي، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد كوسكوس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون المحترمون،

وضعنا هذا السؤال على السيد الوزير من بعد ما جات اللجنة، اللي عرضت علينا المشروع ديال الطريق السيار ما بين فاس ووجدة، لقينا في العرض ديال اللجنة ديالكم الموقرة، على أنه وقع أحد الإغفال على الخرجة ديال دائرة تاهلة، دائرة تاهلة اللي هي كانت في آخر الثمانينات مقترحة من الدوائر اللي كانت مقترحة باش تكون عمالة السيد الوزير، الدائرة الساكنة ديالها في إحصاء 2004 فيها 94 ألف ديال السكان في هذه الدائرة السيد الوزير، ومن بعد كاين الإقليم المجاور يستفيد من هاد الخرجة اللي تنطالبو بها باش تكون ما بين تاهلة والطريق السيار، كاين خمسة ديال الجماعات، أربعة جماعات وبلدية ديال الإقليم المجاور، بلدية تيسة، جماعة راس الواد، جماعة أوطا

بوعبان، جماعة أولاد عياد، جماعة عين الكدح، هاذو كلهم مجاورين لإقليم دائرة تاهلة.

السيد الوزير، كيفاش يعقل المواطن يجي لتاهلة أو يمشي لتاهلة يجي حتى لراس بودة وعاد يمشي يدخل لتاهلة، جاي لتازة بغى يمشي لتاهلة خصو يمشي حتى لبودة ويدخل لبلدية تاهلة أو جماعة من جماعات تاهلة، وهذا السيد الوزير أنا عارف على أنه أنتما تقنيين ما غاديش تقبلوا هذه الوضعية.

ولهذا السيد الوزير، الله يجازيكم بخير هاد النقطة بالذات دارت واحد الجدال نهار تعرض علينا هاد المشروع في الإقليم، ولكن حنا عندنا الأمان بأنه غادين تعالجوا هذا المشكل، لأنه ما عندو حتى شي تبرير، ما عندو يعني باش نحيدو هاد النقطة هادي، باش نديرو الخرجة أما تكون في واد أمليل أو تكون في راس البودة، لا يعقل السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد الرئيس،

الطريقة باش تنحددو البدالات في الطرق السيار هي مبنية على عدة مراحل، كاينة مرحلة تقنية باش تنشوفو التجمعات السكنية، والمستوى ديال الكثافة الديمغرافية المتواجدة، كذلك تنشوفو الطرقات التي تتقاطع مع المسار ديال الطريق السيار، ونحدد مبدئيا المواقع ديال البدالات، ثم نقوم بدراسة اقتصادية، وتنشوفو ما هو الرواج المرتقب في كل بدال، وحسب كل بدال تنقيمو المردودية الاقتصادية ديال البدال، لأن البدال فيه تكلفة ما بين 20 حتى 40 مليون درهم، كل بدال ما بين 20 حتى 40 مليون درهم، وكذلك عنده مصارف ديال الاستغلال، مصاريف ديال الموظفين، ديال الإنارة إلى غير ذلك، فتيخص على الأقل يعني العدد ديال السيارات اللي تتدخل من البدال تكون تتعدى على الأقل التكلفة ديال التسيير ديال البدال، إذن نقوم التكلفة ديال الاستثمار ديال البدال، إذن تنقمو بهاد الدراسة، المرتبة الثانية ديال الدراسة باش تنحددو مدى مردودية البدال، وكنعملو واحد الترتيب ديال البدلات، وكنحددو العدد ديال البدالات، حددنا في هذه الدراسة 10ديال البدالات ما بين فاس ووجدة بمعدل تقريبا يعني بدال كل 30 كلم، والفترة الثالثة كنعرضو هاد المشاريع، كنعرضوها للجماعات المحلية، للسلطات المحلية باش تيدرسوا معنا مدى جدوى هاد التصميم، لأنه التقنية شيء، ولكن كذلك النقاش والتشارك شيء ثاني، ويمكن أن يفيد المشروع.

ففي إطار هاد اللقاءات اللي تمت على المستويات المحلية، تبين على أنه كاين طلب ملح لفتح بدال على مستوى تاهلة، فانطلاقا من هذا الطلب درسنا هذا البدال، وتبين على أن هذا البدال المردودية ليست في مستوى يعني البدالات الأخرى، ولكن نزولا عند رغبة الساكنة، أدخلنا هذا البدال الحادي عشر وأعطينا التعليمات لبناء هذا البدال، فالآن هذا البدال هو داخل في إحدى مقاطع ورش الطريق السيار ما بين فاس وتازة، مقطع ما بين فاس تاهلة، ويمكن أن نعتبر أنه الآن أدخل في الصفقة المعنية بالأمر، وأنه انطلاقة الأشغال به.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد كوسكوس:

أولا تنشكركم على هاد الإيضاحات، حتى في المعدل اللي جيتو به، قلتو على أنه مثلا ما بين فاس ووجدة غادي يكونوا عشرة المحطات، حنا مع هاد الاقتراح، وهاد المعطيات ديال بالنسبة ليا، والآن غادي يكون عندنا ما بين فاس وتازة ثلاثة، وحدة في راس بودة، وحدة في تاهلة، ووحدة في واد امليل، ما ولاتش كل 30 كلم، عندنا خرجة ولات عندنا 40 كلم في الخرجة حنا قابلين هذا الاقتراح ديالكم، وغادين نمشيو معك السيد الوزير، رغم تاهلة عندها ارتباط بالإقليم المجاور، ولهذا الله يجازيكم بخير على هذا الجواب، وأنا تنقول لك احنا معكم أنه كل 40 كلم أو 35 كلم تكون خرجة هذا معقول.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضل السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

نوضحو شوية كل 30 أو 40 كلم هذا معدل، معدل ماشي ضروري يكون زوج بدالات ما بين 30 و15 كلم، وزوج بدالات ما بيناتهم 50كلم، ولكن كمعدل 30 كلم، وتنأ كد مرة أخرى، وهذا هو الجواب على أنه البدال ديال تاهلة راه داخل في الطريق السيار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، كما نشكركم السيد وزير التجهيز والنقل على مساهمتكم معنا، وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع السياحة، وعددها ثلاثة أسئلة.

السؤال الأول موجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي حول إستراتيجية الوزارة في مجال السياحة الداخلية للمستشارين المحترمين السادة: أحمد أخميس، محمد دعيدعة، عبد المالك أفرياط، محمد بورمان، محمد العشاب، خالد لهوير العلمي، محمد لشكر، مصطفى الشطاطبي، عبد الرحيم الرماح، عبد الكريم عصمان، فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال.

المستشار السيد أحمد أخميس:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

للسياحة دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، وبلادنا بالتأكيد تراهن بشكل قطعي على هذا القطاع الإستراتيجي والحيوي لأجل كسب رهان التنمية، فقطاع السياحة بلاشك يشكل الرافد الأكبر من الروافد الأخرى التي تعول عليه بلادنا من أجل تقوية وتوسيع وعاء ماليتنا العامة.

فبلادنا، كما تعلمون جميعا، السيد الوزير، أغناها الله بطقس جميل صيفا وشتاء، ومتعها بموقع جغرافي إستراتيجي هام، فضلا عن توفرها على المآثر التاريخية الكبرى التي تشكل تراثا إنسانيا وحضاريا وثقافيا عاما وعالميا، سواء في المدن التاريخية العتيقة الكبرى مثل فاس، مكناس، الرباط، سلا، الصويرة، مراكش، تارودانت، تزنيت، وغيرها من المدن الأخرى الحديثة التي بدأت تجد لنفسها مكانا في مجال الثقافة السياحية، كل هذا جعل بلادنا قبلة يقصدها السياح من مختلف أرجاء العالم، رغم غلاء الخدمات السياحة ببلادنا مقارنة مع بعض جيراننا من الدول التي عرف فيها القطاع السياحي تطورا هائلا وإقبالا متزايدا نتيجة التسهيلات الكبرى التي يلقاها السياح في هذه البلدان.

السيد الوزير، المؤلم في الحقيقة هو أن الوزارة وكل الوزارات السابقة التي سبقتكم أنتم الآن تتحركون على كل حال، قلت أن الوزارة المعنية بهذا القطاع لم تولي الاهتمام الكبير والعناية الضرورية للسياحة الداخلية ببلادنا، فالمواطن المغربي محروم من التمتع بالسياحة في بلاده، والاستمتاع بخيرات وطنه، ومحروم من ذلك بقوة الغلاء، المغاربة حتى هما بغاو يدوروا، ولكن مع الأسف العين بصيرة واليد قصيرة كما يقولون.

كما يحرم المواطن من خدمات السياحة ببلادنا، تحرم أيضا جهات هامة من هذا الحق وهي كثيرة، وللمثال فقط، أعطي مثالين صارخين من المنطقة التي أنتسب إليها، وهي جماعة إمسوان عمالة أكادير إدوتنان قيادة تمليل، هناك موقعان سياحيين إستراتيجيان على شاطئ المتوسط، أولهما يسمى شاطئ تمضي، والثاني شاطئ أفتاس إمسوان، فرغم أن هذين الموقعين يقصدهما السواح إلا أنهما في حاجة إلى خدمات في مختلف المجالات، خاصة شاطئ تمضي المقطوع عن العالم الخارجي، لأنه ليس هناك طريق سالك للسيارات للوصول إلى هذا الشاطئ الهام، الذي يستعمل الناس فيه الدواب، إلا أنه قبل سنتين، قامت الجماعة القروية إمسوان اعتمادا على إمكانياتها المحلية المحدودة جدا بشق طريق غير معبدة.

لذلك نسائلكم السيد الوزير، ما هي إستراتيجية وزارتكم في مجال السياحة الداخلية التي تمكن المغاربة من اكتشاف جمال وطبيعة وخيرات بلادهم؟

ثانيا، هل هناك تصور في تخفيض تكاليف الخدمات السياحية، سواء تعلق الأمر بالإقامة وبالتغذية وبغيرها، تشجيعا للسياح للإقبال على بلادنا؟

هل هناك تصور لدى وزارتكم يرمي إلى إخراج شاطئ تمضين واسداد بجماعة إمسوان بما يعانيان من تهميش وإقصاء، رغم أنهما موقعنا مؤهلان ليلعبا دورا محوريا في السياحة ببلادنا، إن توفرت لهما البنية الضرورية من طرق وكهرباء وماء، وغيرهما من الضروريات الأخرى؟

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون المحترمون،

أقول في البداية وأكرر من جديد أن حكومة صاحب الجلالة تولي أهمية قصوى للسياحة الداخلية وسياحة المغاربة في وطنهم، نقول لكم الدليل على ذلك هو الإستراتيجية الشمولية، والبرنامج الشمولي والممول اللي قدمناه يوم 18 أبريل 2005 بمدينة الدارالبيضاء للحكومة الحالية في إطار السياحة الداخلية، زوج ديال الأبعاد، البعد الأول هو خلق منتوج إيواء بأسعار مخفضة وملائم لمتطلبات العائلات المغربية والأسر المغربية، هذا اسميتو مخطط بلادي، والحمد لله تعطات الانطلاقة لأول طلب عروض يوم الأربعاء الماضي بمدينة الدارالبيضاء لثلاثة محطات شاطئية ديال السياحة الداخلية بأسعار جد مخفضة، لأن الدراسة المالية تتعطينا أن أسعار كراء المبيت في هذا النوع من الإيواء العائلي اللي فيه التنشيط الثقافي، وعدد من المؤسسات الترفيهية غادي يكون يتراوح ما بين 300 و500 درهم للمبيت للعائلة كلها، ماشي للفرد، ما بين 300 إلى 500 درهم للشقة أو للمنزل الفردي مسير بطريقة فندقية في إطار محطات شاطئية سياحية بأسعار تحفيزية وتشجيعية، إذن ثمانية محطات، والمناطق الثلاثة الأولى اللي انطلقت منها، أكادير، منها شاطئ أكادير وإفران كذلك، وسيدي عابد قرب الجديدة، وفي أكادير المنطقة اللي تم الاختيار ديالها اللي تسوى العقار ديالها، وكان العقار متوفر، وكانت جاهزة باش ندخلها في طلب عروض هي منطقة إيمي والدار، ما بين تاغزوت واغرود شمال مدينة أكادير.

المحور الثاني ديال السياحة الداخلية، هو تخفيض الأسعار في الفنادق الموجودة حاليا، اللي تتهم فئة أخرى من المجتمع الوطني، وهاد المبادرة ديال تخفيض الأسعار ديال الفنادق الموجودة حاليا هي مرتكزة أساسا على خلق وكالة سفر اللي يمكن لها تشري الغرف بالجملة طول السنة، وتبيعها بالتقسيط بأسعار مخفضة بحال اللي تيديروا الأجانب، علاش الأجانب عندهم أسعار أقل؟ لأنه وكالة سفر أجنبية تتشري 1000 غرفة، 2000 غرفة، 3000 غرفة طول السنة بأسعار جد منخفضة، لما وكالة السفر المغربية باقي ما تتشري إلا 50 غرفة، 100 غرفة وما تتشريهاش طول السنة، تحاول تشريها في شهر يوليوز، وشهر غشت ملي تيكون الفندقي هو ليس في حاجة إلى تخفيض من الأسعار في التسويق ديالها.

هادو هما المحاور الأساسية ديال السياحة الداخلية، ونضيف عليها أن الحمد الله المحاور بزوج انطلقوا، والمحور الثاني ديال تخفيض الأسعار ثلاثة عمليات تنظموا في 2007، واحدة في يناير وفبراير، وهمت المناطق الصحراوية: مرزوكة، وارزازات، زاكورة والراشيدية، الثانية كان المقصود منها هو منتوج الطبيعة همت شفشاون، تطوان، الأطلس المتوسط، فاس، مكناس، والثالثة خلال شهر يوليوز الجاري، لتشجيع المواطنين على اختيار يوليوز عوض شهر غشت.

وأشكركم على اهتمامكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارون،

في الحقيقة أنا استمعت بإمعان لتعقيبكم السيد الوزير، لكن للأسف أنه عندما تقولون بأن الحكومة تولي إهتمام، أو أهمية قصوى للسياحة الداخلية، وأن هناك برنامج أو إستراتيجية شمولية فيما يتعلق بتشجيع هذا النوع من السياحة أو السياحة الداخلية، هذا خطاب فقط، لكن على مستوى الواقع، المغاربة بحكم أوضاعهم الاجتماعية المتردية والمزرية، والتي تتفاقم يوما عن يوم، ليس بإمكانهم أن يؤدوا 200، 300 درهم للشقة يوميا لأنه إلا أخذنا غير 300 درهم ضربناها في 10 أيام فهذا 3000 درهم، وحنا تنعرفو أغلبية الأجراء ما تيجاوزوش الأجر ديالهم الحد الأدنى للأجر.

ثانيا، وكيف جاء في السؤال ديالنا اللي طرحوا الأخ أخميس، أن المغرب يزخر بمعطيات طبيعية مهمة ومهمة جدا، منها ما هو معروف،

وهناك ما هو ليس معروف بحكم التهميش، أقول التهميش الذي تعانيه بعض المناطق، ومن ضمنها هاد المنطقة ديال إمسوان، وتينغي، ومناطق أخرى، اللي تعاني من نوع من العزلة، أنا أقول بأن هناك مناطق فيها طبيعة خلابة وربما حتى السادة الوزراء لا يعرفونها، بل للأسف أقول بأنه هذا طبعا في إطار نقد موجه للسياسة الحكومية، وأنه كل وزير يحاول فقط تلميع المنطقة التي ينتمي إليها في إطار حسابات سياسوية وانتخابوية ضيقة، يغيب فيها البعد التنموي الحقيقي، وتغيب عنها تحريك سوق السياحة الداخلية.

إذن نعم، نحن مع هاذ المخطط الذي يهدف إلى ربح رهان 2010، ولكن لابد من إعادة النظر في هذا المخطط، والبرنامج الشمولي، حتى نراه على أرض الواقع، وحتى لا يبقى فقط مجرد شعارات وخطابات ليس إلا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

فقط لأقول أن خلال التقديم ديال طلب العروض مخطط بلادي كان إهتمام قوي من طرف المستثمرين المغاربة أساسا، تنتوقع أن عدد المناطق السياحية الشاطئية ديال بلادي، هاد المناطق بالأسعار المخفضة، اللي غتقام تقريبا ب3000 درهم لعشرة أيام أو 15 يوم للأسرة كلها، وهو الثمن اللي تيتأدى اليوم في الكراء ديال الشقق خلال فصل الصيف، في مثلا: مارتيل، تطوان، واللي تيكريوه العائلات المغربية حاليا، إذن أتوقع أننا غادين نتجاوزو ذاك 8 محطات المبرمجة من طرف الحكومة، وغادية تكون قاطرة ونموذج لإعطاء مبادرات من طرف القطاع الخاص تلقائية، لتوسيع عدد المحطات ديال السياحة الداخلية، وأنا جد متفائل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السؤال الثاني الموجه أيضا إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي حول أنظمة التغطية الصحية الخاص بالحرفيين، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، زوبيدة بوعياد، محمد تحيفة، مولاي الحسن الطالب، عبد السلام خيرات، حسن قاسمي، المحجوب الدبدا، أبو بكر أعبيد، فليتفضل أحد المستشارين.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

بداية لقد طرحنا هذا السؤال في 24 نوفمبر 2006 مباشرة بعد انطلاق هذا البرنامج، وهذا النظام الجديد للتغطية الصحية، من أجل ولوج الحرفيين والصناع التقليديين للإستفادة من التغطية الصحية، وهذا الموضوع لازال موضوع الساعة، ونحن طبعا ننوه بمجهود الحكومة في هذا الباب فيما يخص برامج التغطية الصحية لكل الفئات داخل المجتمع.

سؤالنا السيد الوزير أولا المعطيات فيما يخص هذا النظام الجديد.

ثانيا، كيفية تدبير وتسيير هذا النظام، التغطية لهذه الفئة من أجل معرفة عبر هذا المنبر الرأي العام، لأنه حتى الإشهار اللي مديور، برامج العناية لا يوضح بالكيفية اللي خصها توضح، هذا البرنامج التغطية الصحية لهاذ الفئة من المواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون المحترمون،

فقط لأشكركم على التشجيعات للحكومة، هاد التغطية الصحية ديال العناية هي أساسا مبادرة تمت من بعد واحد الإحصاء اللي هم تقريبا 1000 صانع تقليدي، واللي اعطاونا في أولويات الانشغالات ديالهم، هي تواجد التغطية الصحية، فعناية أساسا جات تكمل منظومة عامة، اللي جاء كذلك في السؤال ديالكم، اللي هي التأمين

الإجباري على المرض لأجراء القطاع الخاص، لأجراء القطاع العمومي، وكذلك في انتظار دخول حيز التطبيق ديال التغطية الصحية للمعوزين أو المساعدة الطبية لصالح المعوزين، إذن عناية كان الهدف منها:

1- أن يكون مبلغ الاشتراك مبلغ يتناسب مع مستوى دخل هاد الفئة؛

2- أن اللائحة ديال الأمراض اللي مغطية تكون أوسع من المبادرات السابقة؛

3- أن التغطية تغطي الفرد، وتغطي أسرة الفرد في نفس الوقت؛

4- أن تكون شبكة واسعة لتوزيع هذه المنتوجات، هاد التغطية، وتكون قريبة من الفئات المستهدفة، نقول لكم أن كما تعلمون، تحدد نسبة الاشتراك في مستوى 45 درهم شهريا للبالغ، و36 درهم للطفل، ونقول لكم كذلك أن 90 في المائة من الكلفة مغطية من طرف هاد النظام، و10 في المائة المتبقية ديال التكلفة ديال العلاج هي لها سقف في مستوى 300 درهم، إذن 90 في المائة المغطية بدون تحديد أي سقف سنوي معين فيما يخص تكلفة العلاج.

التغطية هي تتهم أولا الإستشفاءات الطبية والجراحية، بما في ذلك الإستشفاءات اللي ما تتعداش اليوم الواحد، بحال دابا الديالیز اللي تيكون الاستشفاء قصير الأمد، كذلك الأدوية المصاحبة للاستشفاء، التحاليل البيولوجية، الأشعة المتعلقة بالاستشفاء، كذلك تغطية لائحة من الأمراض المزمنة والخطيرة اللي مغطية من طرف التأمين الإجباري على المرض ديال الأجراء ديال القطاع الخاص والقطاع العمومي، والولادة بجميع الحالات.

ونقول لكم أن الحكومة حضرت مشروع قانون، اللي غادي يتقدم في الأسابيع القليلة المقبلة إن شاء الله على أنظاركم، اللي غادي يقدموا الزميل فتح الله ولعلو، واللي تينص بإجبارية هاد التغطية الصحية، التوزيع انطلق في شهر يناير الماضي وفبراير بتجربة أولية مع بريد المغرب، وانطلق في شهر يوليوز تنظن مع جمعيات القروض الصغرى، وطبعا حنا تنتوقعو أن يكون تعميم تدريجي ديال هاد النظام في الشهور والسنوات القليلة المقبلة، نظام مهم جدا يمكن له يهم تقريبا 10 ملايين ديال المواطنين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيدة المستشارة في إطار الرد على التعقيب.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيد الوزير، طبعا هذا البرنامج، هذا النظام جد مهم، لكن طرح بتدرج وبطبقات، فهناك عناية واحد، زوج وثلاثة.

فعناية واحد، تهم الاستشفاء فقط بكل مكوناته لكن فيما يخص تغطية الأدوية خارج الاستشفاء هادي مكيناش، وهادي سوف تطرح إشكالية لأنه حسب العقدة اللي تعقدت مع شركات التأمين غادي هادوك الأدوية غادي يتخاذوا من المستوصفات، غادي يمشيو على حساب الصحة العمومية، وفي إطار هاد العقدة ووزارة الصحة غادي تتلقى واحد المبلغ إلخ...

هاد التفاصيل عندنا، لكن الإشكالية فين غادية تطرح، أتمنى بأنه مشروع القانون سوف يحدد هاد الدرجات هاد les paliers، وشكون في أي درجة، ما هي الخدمات اللي خصها تعطى، وكيفية الاشتراك في هذه الخدمات هادي الملاحظة الأولى.

الملاحظة الثانية هو أنه في إطار العناية الثالثة، هناك كل الخدمات اللي هي متواجدة فيها، بخارج الاستشفاء وداخل الاستشفاء، لكن طرحنا سؤال فيما يخص لائحة الأمراض، واش غادية تكون لائحة الأمراض اللي هي تابعة للمأجورين أو اللي تابعة ل CNSS أو CNOPS، إذن هذه كلها إشكاليات نتمنى أن توضح عبر القانون، لأنه هادي فيها شراكة ما بين القطاع الخاص وما بين القطاع العام، والقطاع الخاص ما باغيش ياخذ الخطورة ومسألة le risque financier آنذاك ما عندوش 100% كيخلي ديك الخطورة للدولة، فلهذا نتمنى أن هذا المشروع القانون غادي يجينا بأفكار، وبنصوص اللي هي تحمي أولا المواطن لأنه هادي تجربة ننخرط فيها.

ثانيا تحمي كذلك خزينة الدولة لأنه خزينة الدولة فيما يخص التغطية الصحية، وتمويل هذا البرنامج هو مشروعنا جميع، وكلنا باغينو ينجح باش ينجح هذا البرنامج اللي هو اجتماعي بامتياز.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

إذن نمر إلى السؤال الثالث والأخير في جدول أعمال هذه الجلسة، موجه كذلك إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي حول إنجاز مشروع سياحي بالصخيرات تمارة للمستشارين المحترمين السادة: عابد شكيل، محمد بلحسان، الحو المربوح، سفيان القرطاوي، الحسن بوعود، يحي يحيى، عبد اللطيف اسطمبولي، عبد الله عباد، عبد الحميد بنعلوش، حسن أبو العز، الحاج الطاهري، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد عابد شكيل:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

أختي المستشارة،

زملائي الأعزاء،

السيد الوزير،

لا أحد ينكر المجهودات التي تقوم بها الحكومة في مجال السياحة، باعتباره إحدى أهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية التي يعول عليها المغرب لتحقيق التنمية المنشودة.

وفي هذا الإطار، السيد الوزير، انطلقت ببلادنا مشاريع سياحية كبرى من أجل تحقيق الرهان المتمثل في جلب 10 ملايين سائح في أفق 2010 تحت القيادة النيرة لصاحب الجلالة.

وفي هذا السياق، السيد الوزير، برمجت وزارتكم مشروعا سياحيا بالصخيرات تمارة، بشراكة مع وزارة الداخلية والتعمير والإسكان سيقام على حوالي 400 هكتار، هذا ما سمعنا به، وهذا المشروع الذي من شأنه أن يحقق انتعاشة اقتصادية كبرى بالمنطقة، وتوفير فرص الشغل للعديد من الشباب العاطل، سيقام على أراضي يملكها سكان هذه المنطقة، الذين يوجدون مكتوفي الأيادي وحائرون في كيفية التصرف في أراضيهم.

لذلك السيد الوزير نسائلكم: أين وصل هذا المشروع؟ وماذا تقولون لأصحاب هذه الأراضي الذين هم كلهم الآن أمام الشاشة، وينتظرون ما ستقولون لهم؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

السيدة المستشارة والسادة المستشارون،

كما جاء في السؤال نحن أساسا قمنا بدراسة تقنية بشراكة مع وزارة الداخلية ومع وزارة التعمير، وكذلك مع ممثلي منتخبي المنطقة، لاقتراح مشروع مندمج، مشروع سياحي وعقاري في نفس الوقت من مستوى عالي من شأنه أن يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة، كما سيساهم المشروع إن شاء الله في خلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل، هذا هو الهدف من المشروع.

فللتذكير فقطاع السياحة يخلق عدد هام من مناصب الشغل، ومناصب شغل قارة بالمقارنة مع المنعشين العقاريين لأن التشغيل الذي يخلق في الإنعاش العقاري يكون تشغيل مؤقت خلال فترة البناء فقط، أما التشغيل السياحي يكون عنده طابع قار ودائم، فقمنا نحن بالدراسات المالية، ودراسة التوازنات المالية التي مكنتنا من تحديد الأسعار ديال البيع ديال الشقق، ديال المنازل، وأسعار بيع الغرف الفندقية، وانطلاقا من هذه الدراسة المالية، حددنا أسعار الوعاء العقاري الخام أي الغير المجهز.

وبما أننا الآن أنهينا جميع الدراسات التقنية، فجميع الحلول لإنجاز هذا المشروع تبقى ممكنة، ويجب مناقشتها مع ملاك العقار، لأن يستحيل تنفيذ هذا المشروع بدون مشاورات وموافقة وانخراط جميع ملاك العقار في إطار هذا المشروع اللي هو اقتراح فقط، وعبارة على تصاميم لتهيئة المنطقة واقتراح توجه تقني، ولكن لن يتم إلا بانخراط ملاك العقار، وسيتم التواصل معهم، ونلقاو الحل المناسب في التركيبة المالية والقانونية إن شاء الله باش يكون هذا المشروع إلى طبعا بغاوه ملاك هذا العقار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار عابد شكيل:

السيد الوزير، لا أجد كلاما آخر إلا التشكر، لكن السيد الوزير أصحاب هذه الأراضي ينتظرون، لهم ناس زبناء تيجيو عندهم تيقولوا

لهم بغينا نشريو من عندكم الأراضي، شكون هم أصحاب هاذ الأراضي؟ في الغالب فلاحين، عليهم ديون ديال القرض الفلاحي ينتظرون أن يبيعوا هذه الأرض باش يخلصوا عليهم الديون، وباش يمكن لهم يمشيو يستثمروا في مناطق أخرى لأن ماشي في استطاعتهم باش يدخلوا مع أجانب أو باش يدخلوا في شركات.

حنا متفقين بأن السياحة مهمة لبلادنا، حنا متفقين أن السياحة غادي تخلق لنا مناصب للشغل، ولكن ما تكونش على حساب ناس اللي انتظروا قرون باش يمكن لهم يتعيشوا من أراضيهم.

الآن آش واقع السيد الوزير؟ تيجيو زبناء باش يشريو من عندهم الأرض، تيمشيو لـl'agence urbaine تيقولوا لهم هاذيك الأرض ممنوع فيها البناء، واش الحكومة تتقول لهاذ الناس إذا بغيتو تبيعوا لهاذ الشركة وخى، ما بغيتوش غادي تبقى هاكذاك؟ أنا لا أظن حتى الآن، ماذا رأينا في بلادنا الحمد لله، رأينا بأن المشاريع الكبرى اللي جاء بها سيدنا ما خذاش الأراضي ديال الناس، سيدنا كان كيعطي الأراضي، إما ديال الدولة إما من عندو، ما كانش كيبني مشاريع كبرى على حساب المغاربة.

السيد الوزير، أنا أنتظر منكم وأنتم وطني وولد وطني وتنتميو لحزب سياسي، والحكومة تنتظر منكم تجلسوا مع هاذ الناس، جوج ديال الحوايج، حنا ماشي ضد المشروع، نديرو تصميم التهيئة، واللي بغا يشري غادي يجي يشري، واللي ما بغاش يشري غادي يجي يشارك معكم، ولكن ما يقاوش هاذ الناس تينتظروا، كون عرفت الناس اللي الآن أمام المحاكم لأنهم لم يستطيعوا باش يخلصوا الديون ديالهم، وكانوا ينتظرون باش يبيعوا هاذ الأرض، وانتما كتعرفوا بأن الأرض اليوم شحال وصلت؟ مليار للهكتار، مليار و500 للهكتار، رئيس دولة جاء يشتري 20 هكتار، وحتى أخذها من عند أحد سكان هذه المنطقة ومن بعد لما مشى إلى الوكالة الحضرية قالوا له لا راها... وهرب ومشى في حالاتو.

أتمنى منك معالي الوزير، أنكم في أقرب وقت تجتمع مع هاذ الناس وتحل هذا المشكل لأنه عويص وما غاديش يبقاو ينتظروا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي:

السيد الرئيس، فقط لأوضح أولا أن تصاميم التهيئة ووثائق التعمير، اللي سبقت هاذ المشروع أن هاذ الأرض هي... هذا سبق هذا المشروع وبكثير، حنا كوزارة السياحة لنا دور تقني فقط، المستشار ديال هاذ المشروع، أعطيناهم حل تقني للتهيئة لبناء مشروع مندمج في مستوى هائل، والحل التوافقي اللي تكلمت عليه سابقا هو الأساس، يستحيل أن الدولة تفرض على الخواص أنهم يشاركوا في المشروع إلى ما بغاوش يشاركوا في المشروع، أما تصاميم التهيئة للمنطقة هذه وثائق التعمير اللي عندهم مسطرتهم، فأنا رهن إشارة ملاك هذه الأرض، إلتقيت بممثلين مرة أو مرتين في الشهور القليلة الماضية، كان كيخصنا ننهيو الدراسة التقنية، صاحب الجلالة، كما تعلمون، عين السيد عامل صاحب الجلالة يوم أمس أظن وسنستأنف في العمل، الآن اللي الدراسات التقنية انتهت، غادي نتلاقاو بالملاك ونشوفو ما هو الحل التوافقي باش يكون هو اللي يرضيهم يكون حل في مستوى جيد ومناسب للمنطقة إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، السيد الوزير نشكركم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

هكذا نكون قد أتينا على نهاية جدول أعمال هذه الجلسة المخصصة للأسئلة.